

مستوى معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد المواطنة الرقمية وعلاقته ببعض المتغيرات

د. كامل دسوقي الحصري

أستاذ المناهج وطرق تدريس الدراسات

الاجتماعية المشارك

كلية التربية - جامعه طيبة

المستخلص:

هدف البحث الكشف عن مستوى معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمدينة المنورة بأبعاد المواطنة الرقمية باعتبارها من المهارات الأساسية للمعلم ، و أنه يمثل الغاية النهائية من تعليم الدراسات الاجتماعية في المدارس في ذلك العصر الرقمي، في ضوء متغيرات (النوع - المؤهل العلمي - المرحلة - الخبرة - الدورات)، ولتحقيق ذلك الهدف تم تحديد مفهوم المواطنة الرقمية، وتحديد أبعاد المواطنة الرقمية ، و بناء اختبار لقياسها، ثم معرفة مستوى معرفة المعلمين بها في ضوء متغيرات (النوع - المؤهل العلمي - المرحلة - الخبرة - الدورات)، ، وتكونت العينة من (100) معلم ومعلمة بالمرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية تم اختيارهم عشوائيا من بين معلمي الدراسات الاجتماعية بالمدينة المنورة، وقد أظهرت النتائج انخفاض درجة معرفة المعلمين بأبعاد المواطنة الرقمية، وجود فروق بين المعلمين ترجع لصالح المرحلة المتوسطة، والمؤهل الأعلى، والأكثر خبرة، وحضور الدورات، وعدم وجود فروق بين المعلمين نتيجة النوع، وأوصى البحث بضرورة تدريب معلمي الدراسات الاجتماعية على أبعاد المواطنة الرقمية وإدخالها ضمن برامج الإعداد والتدريب، وضرورة نشر ثقافة المعرفة بها.

الكلمات الدالة

مستوى المعرفة - معلمو الدراسات الاجتماعية- أبعاد المواطنة الرقمية .



Abstract

This study was designed to explore the acquaintance of the Social Studies teachers with digital citizenship concepts in Medina. The study employed a descriptive research design in order to address the research objectives. A test in digital citizenship concepts was developed. The sample consisted of a total of 100 teachers. T-tests were conducted to analyze differences in the teachers' knowledge of digital citizenship based on teachers' gender, academic qualification, experience, school level, and training. The results of the study showed that the more experienced and higher qualified teachers surpassed their counterparts in the test. Other variables were not found to be significant. It was recommended that digital citizenship concepts should be included in teacher education programs.

Key words

Social studies teachers-digital citizenship – knowledge levels

المقدمة:

تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صياغة الحاضر وتشكيل المستقبل، وبناء مجتمع يختلف عما كان يعرفه الفرد من قبل، حيث تغير لديه مفهوم المنزل والمكان والزمان والعمل والمدرسة والجامعة والأصدقاء وكذلك مفهوم الوطن.

ويتزايد معدل استخدام الإنترنت لدى مختلف المجتمعات، بل ولدى مختلف الفئات داخل المجتمع الواحد، وأصبحت الرقابة من جانب المجتمع والأسرة صعبة إن لم تكن مستحيلة.

وقد ساعد ذلك التزايد إلى إتاحة فرص التعلم والترفيه والتواصل والتفاعل مع الآخرين وظهور المجتمع الافتراضي، أصبح فيه الفرد مواطن يتفاعل داخله خاصة في المجتمعات النامية وهو غير واع بأبعاد المواطنة فيه والمعايير التي يجب عليه الالتزام بها.

وصارت المواطنة عالمية في طبيعتها، وأصبحت التكنولوجيا وسيلة لتحويل الفرد إلى مواطن في عالم بلا حواجز، وأصبح على التربية مسئولية إعداد الأفراد للعيش في المجتمع الرقمي (Truong and Mclean, 2015) ويذكر (Kara cihan & Others, 2012, 147) إن المدارس هي الأماكن التي يتم فيها تعليم مفهوم المواطنة للطلاب.

ويعتبر المعلم الركيزة الأساسية في مواجهة أخطار المواطنة الرقمية وعنصرًا مهمًا في تحقيق الاستفادة من الإيجابيات، ويسهم بفعالية كبيرة في تطوير أداء المتعلمين وتوجيههم الوجهة السليمة لتحقيق المواطنة الرقمية بشكل سليم بما يخدم وطنه الحقيقي، وذلك من خلال عمله وسلوكياتها، فالمواطنة واحدة من أهم القضايا المعاصرة (زقاوة، أحمد، 52، 2015)، ولا شك أن نشر ثقافة المواطنة الرقمية في البيت بين أفراد الأسرة وفي المدرسة بين صفوف الطلاب أصبح ضرورة ملحة (الفايد، مصطفى، 2014)، ولهذا يحتاج المعلم بصفة عامة ومعلم الدراسات الاجتماعية خاصة إلى معرفة الجديد في العالم الرقمي، وتعتبر التربية عامة وتدريب المواد الاجتماعية بوجه خاص هي درع لحماية الوطن (منال، عبد الغني، 2015، 45).

كما يذكر (Phipps & Others, 2011, 4351) أن تنمية المواطنة لدى النشء من الأهداف الأساسية للتعلم في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وصف المؤسسة الرائدة في تعليم الدراسات الاجتماعية (المجلس القومي للدراسات الاجتماعية) التعليم من



أجل المواطنة على أنه يمثل الغاية النهائية من تعليم الدراسات الاجتماعية في المدارس، ولهذا ويؤكد (Risinger & Frederick 2009,330) أن هدف معلمي الدراسات الاجتماعية يتمثل في مساعدة النشء على تنمية قدرتهم على اتخاذ قرارات صحيحة ودقيقة من أجل الصالح العام باعتبارهم مواطنين يعيشون في مجتمع.

وتعد المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية ضرورة لمواجهة التطور التقني، ووسيلة لتحقيق التنمية المهنية وإحداث التغيير والارتقاء بمعارف المعلم، كما وتعد التوعية لهم بأخطار لذلك العالم الرقمي ضرورة حياة وليست مجرد ادعاء فلسفي يؤكد عليه الباحث، ولهذا يجب تعليمه قواعد الاستخدام حتي نحميهم من الأخطار(الفايد، مصطفى، 2014) ولقد أصبحت المواطنة الرقمية واقعاً يجب على معلمي الدراسات الاجتماعية بحكم دورهم الاجتماعي وبحكم طبيعة الدراسات الاجتماعية وإنها من أكثر المواد الدراسية حساسية وارتباطاً بالمجتمع أن يكونوا على معرفة بالمنافع والمخاطر التي ترتبط بالمواطنة الرقمية حتى يتمكنوا من خدمة المجتمع.

مشكلة البحث:

يعتبر البعض مثل(Kaya and Kaya, 2014) و(المسلماني، لمياء، 2015) أن المواطنة الرقمية بمثابة النموذج المثالي للمواطنة في القرن الحادي والعشرين، وأن مفهوم المواطنة تغير في العصر الرقمي. كما تعتبر العديد من الدول موضوع المواطنة الرقمية قضية وطنية كبرى ولذا تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي :
ما مستوى معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد المواطنة الرقمية ؟. ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- ما مفهوم المواطنة الرقمية؟
- 2- ما أبعاد المواطنة الرقمية ؟
- 3- ما مدى معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد المواطنة الرقمية ؟
- 4- ما علاقة معرفتهم بأبعاد المواطنة الرقمية بالمتغيرات التالية. (النوع -المؤهل العلمي- المرحلة - الخبرة – الدورات) ؟

فروض البحث :

يسعى البحث إلى التحقق من صحة الفروض التالية

1. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية لدى المعلمين يعزى إلى متغير النوع.
2. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية لدى المعلمين يعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
3. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية لدى المعلمين يعزى إلى متغير المرحلة.
4. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية لدى المعلمين يعزى إلى متغير الخبرة.
5. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية لدى المعلمين يعزى إلى متغير الدورات.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

1. يعد استجابة للدعوات المؤكدة على أهمية التوعية بأبعاد المواطنة الرقمية لدى المعلمين.
2. قد يفتح الباب لإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول المواطنة الرقمية.
3. قد يساعد على إدخال أبعاد المواطنة الرقمية ضمن برامج الإعداد والتدريب لمعلمي الدراسات الاجتماعية.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- حد بشري: معلمي الدراسات الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة، وقد بلغ عددهم (100) معلم ومعلمة.
- حد زمني: تم إجراء البحث في الفصل الدراسي الأول للعام الهجري 1437هـ.
- حد موضوعي: أبعاد المواطنة الرقمية التاسعة التالية: الإتاحة الرقمية للجميع، التجارة الرقمية، الاتصال الرقمية، محو الأمية الرقمية، اللياقة الرقمية، القوانين الرقمية،



الحقوق والمسئوليات الرقمية ، الصحة والسلامة الرقمية الأمن الرقمي .
المستوى المقبول تربوياً: حصول المعلم / من أفراد عينة الدراسة على (70%) فأكثر في
الاختبار المعرفي وهي الدرجة التي أكدت عليها الدراسات السابقة والسادة المحكمين ، وقد
اقتصر مستوى المعرفة على مستوى (التذكر ، والفهم) نظراً لحداثة موضوع البحث.

- حد مكاني: منطقة المدينة المنورة.

أهداف البحث : تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- تحديد مفهوم المواطنة الرقمية.
- تحديد أبعاد المواطنة الرقمية.
- تحديد تأثير متغيرات (النوع-المؤهل العلمي-المرحلة - الخبرة-الدورات) على مدى المعرفة لمعلمي الدراسات الاجتماعية بتلك الأبعاد.
- التأكيد على أهمية أبعاد المواطنة الرقمية لمعلمي الدراسات الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة.
- مساعدة القائمين على برامج إعداد معلمي الدراسات الاجتماعية على تطوير تلك البرامج.
- إدخال التدريب على أبعاد المواطنة الرقمية ضمن مصفوفة برامج التدريب لمعلمي الدراسات الاجتماعية.

مصطلحات البحث:

- المعرفة : هي ما يكونه الفرد من حصيلة معلوماتية تتعلق بمجال معين (الخوالة والزيود ، 2010)، ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها: الحصيلة المعلوماتية لمعلمي الدراسات الاجتماعية عن أبعاد المواطنة الرقمية وتقاس إجرائياً بالدرجة التي يحصل عليها المعلمين في الاختبار الذي اعده الباحث لقياس المعرفة لديهم عند مستوى التذكر والفهم.
- تعريف أبعاد المواطنة الرقمية. - باستقراء كل ما ورد في البحث من تعريفات أمكن للباحث تحديد أبعاد المواطنة الرقمية بأنها المحددات الثقافية والاجتماعية والصحية والقانونية والأمنية ذات الصلة بالتكنولوجيا، والتي تمكن الفرد من تحديد معايير استخدام التكنولوجيا بشكل مقبول وممارسة السلوكيات الأخلاقية أثناء التعامل معها بما يمكنه من مسيرة العالم الرقمي وخدمة الوطن الذي يعيش فيه.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد مفهوم المواطنة الرقمية، وتحديد أبعاد المواطنة الرقمية، وتحديد تأثير متغيرات (النوع-المؤهل العلمي- المرحلة - الخبرة-الدورات).على مدى معرفتهم.

إجراءات البحث:

سار البحث وفقاً للخطوات الآتية:

- تحديد أبعاد المواطنة الرقمية وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والكتب والمراجع المرتبطة بأبعاد المواطنة.
- إعداد اختبار المعرفة لتحديد مستوى المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية والتأكد من صدقه وثباته.
- اختيار عينة من معلمي الدراسات الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة.
- تطبيق الاختبار عليهم .
- معالجة النتائج وتفسيرها.
- تقديم التوصيات واقتراح الدراسات والبحوث المستقبلية.

الدراسات السابقة والإطار النظري:

يتناول البحث الحالي ما أمكن التوصل إليه من الدراسات ذات الصلة العربية والأجنبية، مع ملاحظة قلة توافر الدراسات العربية- في حدود علم الباحث- وفيما يلي أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث:

- دراسة الحصري، كامل دسوقي (2015) هدفت الكشف عن مستوى المعرفة بالمهارات التكنولوجية لدى معلمي الدراسات الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة واتجاهاتهم نحوها، باعتبارها السبيل إلى تحقيق المواطنة الرقمية، ثم معرفة مستوى معرفتهم بها في ضوء متغيرات (النوع- المؤهل العلمي - المرحلة - الخبرة-الدورات)، واتجاهاتهم نحوها، وتكونت العينة من (150) معلم ومعلمة بالمرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وقد أظهرت النتائج أن درجة معرفة المعلمين بالمهارات التكنولوجية كانت غير مقبولة، وأن معرفة المعلمات بالمهارات أفضل من المعلمين، والحاصلين على مؤهل الماجستير أفضل من الحاصلين على البكالوريوس والدبلوم، وأوصى البحث بضرورة تدريب معلمي الدراسات الاجتماعية على المهارات التكنولوجية.



-دراسة المسلماني، لمياء (2015) هدفت وضع رؤية مقترحة للتعليم في مصر في ضوء المواطنة الرقمية، وقد تناولت الدراسة مظاهر الاهتمام بالتكنولوجيا في مصر، ومتطلبات تشكيل المواطن الرقمي الصحيح، وواقع توجهات الطلاب نحو استخدام التكنولوجيا في مصر، وتقديم رؤية مقترحة لغرس قيمة المواطنة الرقمية في الطلاب، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واقتصرت على طلاب التعليم الثانوي في محافظة الدقهلية بمصر، وأكدت على دور الأسرة والمدرسة والدولة والإعلام والمؤسسات الدينية في تحقيق الرؤية المقترحة، وأشارت إلى ارتفاع نسبة من يستخدمون الإنترنت، وعدم معرفتهم بمعايير استخدام التكنولوجيا.

- دراسة Kaya and Kaya (2014) هدفت الكشف عن تصورات المعلمين عن مفهوم المواطنة الرقمية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي حيث اعتمدت على طريقة المقابلة، وقامت بإجراء تحليل وصفي للمقابلات التي تم إجراؤها مع المعلمين. ولقد أظهرت الدراسة عن وعي وفهم المعلمين بمفهوم المواطنة الرقمية، وأكد المعلمون على ضرورة تضمين مفهوم و أبعاد المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية على نحو يمكن الطلاب من استخدام التكنولوجيا بطريقة صحيحة وسليمة.

-دراسة Herrera, 2012 هدفت قياس مدى اختلاف مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي بجامعة القاهرة والإسكندرية، وقد تناولت الدراسة مظاهر الاهتمام بالتكنولوجيا في مصر، وكيفية ممارسة المواطنة بأشكالها المختلفة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت الدراسة على طريقة المقابلات حيث قامت بإجراء 28 مقابلة مع الشباب الجامعي واقتصرت الدراسة على الشباب الذين ولدوا في فترة 1981-1993، وأكدت على وعي الشباب الجامعي بكيفية بتغيير مفهوم المواطنة في العصر الرقمي.

- دراسة شرف ،، صبيحي ، شرف و الدمرداش، محمد (2014) هدفت تحديد معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج الدراسية، ولتحقيق ذلك الهدف تم عرض مفهوم المواطنة الرقمية وبيان أن معاييرها تعتمد إما على المحتوى أو أفراد المجتمع المدرسي لتحديد ما من طلاب ومعلمين وإدارة تعليمية، وتقديم بعض النماذج التطبيقية للتربية على المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية مثل الدراسات الاجتماعية.

-دراسة (Lyons 2012) هدفت الكشف عن كيف يختلف سلوك المواطنة الرقمية باختلاف النوع والمستوى الدراسي لدى طلاب التعليم الثانوي بولاية كاليفورنيا الأمريكية، وقد أظهرت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائية في سلوك المواطنة الرقمية تعزى إلى متغيري النوع والمستوى الدراسي للطلاب، ولقد أكدت الدراسة على أهمية نشر الوعي بين الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور عن أهمية المواطنة الرقمية وأهمية الالتزام بقيم المواطنة السليمة.

- دراسة (Richards 2010) هدفت الكشف عن دور التطبيقات التكنولوجية الحديثة في تدعيم مفهوم المواطنة، ولقد تناولت الدراسة أهمية التدريب على التطبيقات التكنولوجية الحديثة في المؤسسات التعليمية ومن أهمها تطبيقات الويب 2 و الويكي ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع لتدعيم مفهوم المواطنة، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق هدف الدراسة. ولقد قدمت الدراسة عددًا من الحالات من التاريخ المعاصر التي لعبت فيها تطبيقات الويب 2 دورًا هامًا وفعالًا في تنمية بعض المفاهيم كمفهوم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، واعتمادا على مفهوم وأبعاد المواطنة الرقمية، قدمت الدراسة مجموعة من الاستراتيجيات التدريسية لتمكين المعلم من مساعدة الطلاب على فهم المواطنة في العصر الرقمي.

ويتبين من العرض السابق أن :

- معظم الدراسات السابقة هدفت إلى بيان دور التطبيقات التكنولوجية الحديثة في تدعيم مفهوم المواطنة، مما يؤكد على أهميتها مثل دراسة (Kaya and Kaya, 2014) و(المسلماني، لمياء، 2015).

- وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في سعيها لتحديد مفهوم المواطنة الرقمية، وتحديد أبعادها، و بناء اختبار لقياسها، ومعرفة مستوى معرفة المعلمين بها في ضوء متغيرات (النوع- المؤهل العلمي - المرحلة - الخبرة- الدورات) عند مستوى التذكر والفهم، وتتفق مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (المسلماني، لمياء، 2015) ودراسة (Kaya and Kaya, 2014) ودراسة (Richards, 2010) في التأكيد على أن فهم مفهوم وأبعاد المواطنة الرقمية لدى مستخدمي التكنولوجيا يمكنهم من استخدامها بطريقة صحيحة وسليمة.



مفهوم المواطنة الرقمية Digital Citizenship

مفهوم المواطنة: - كلمة المواطنة في اللغة العربية مشتقة من (وطن) ووطن بالمكان أي أقام به (مجمع اللغة العربية، 2004، 1042)، وفي الإنجليزية (Citizenship) تعني صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى وطن. تعرف المواطنة بأنها منظومة من القيم والمشاعر والانتماءات تركز معنى المساواة، وتحترم مفهوم التعددية، وتسقط الفوارق المتصلة بالدين أو الجنس أو الأصل بين البشر بغير استثناء(خليل، محمد، 2010، 33).

ويعرفها (إبراهيم، جمال الدين، 2008، 442) المواطنة بأنها " حب الفرد لوطنه وانتمائه له والتزامه بمبادئه وقيمه وقوانينه، واحترام الدستور والقانون، ومعرفة الحقوق والواجبات، والتفاني في خدمة هذا الوطن، والشعور بمشاكله، والإسهام مع غيره في حلها." وعرفها (درويش، محمد، 2009، 143) بأنها " حق مشاركة الآخرين في الحياة في ظل ظروف بيئية واقتصادية وتشريعية تمارس تأثير عادلاً على المواطنين."

وعرف (النبراوي، مصطفى، 2010، 301) المواطنة بأنها " حق المواطن - أي مواطن - في أن يشارك في رسم سياسات وطنه، والتمتع بخياراته في الخارج والداخل، وهي حق فردي لا تجوز فيه الإنابة أو التنازل لأي سبب من الأسباب."، ومن طبيعته المواطنة أنها تكسب الأفراد حقوقاً خاصة وتلزمهم بمسؤوليات وواجبات محدودة.(عجاج، محمد السيد، 2010، 20) كما عرفتها (الرزاز، مها، 2011، 511) بأنها "تنشئة الطفل متشبعاً بقيم ومبادئ الانتماء، الديمقراطية، التذوق الجمالي، التعاون والمشاركة في المجتمع في جو من الحرية والرضاء والقناعة."

ويمكن أن نستخلص من هذه التعريفات أن هناك اختلافاً بين المتخصصين في تحديد ماهية المواطنة فهي الحقوق والواجبات عن البعض، والعضوية في جماعة سياسية عند آخر، والعضوية في المجتمع عند ثالث أو صفة المواطن المنتمي لوطنه عند رابع.

كما عرفت المواطنة بأنها " صفة للمواطن باعتباره عضواً في جماعة ما يمكن أن تضم الأسرة والمدرسة أو الدولة أو المجتمع العالمي، ويخضع بموجب تلك العضوية لنظام محدد عن الحقوق والواجبات". (محمد، الليثي، 2011، 112).

المفاهيم المرتبطة بمفهوم المواطنة:-

مفهوم الوطن: وهو يستخدم للتعبير عن مكان معيشة الإنسان (محمد خليل ، 2010 ، 32) هناك علاقة بين مفهومي " المواطن " و "المواطنة " حيث إنه لا يمكن أن تتحقق المواطنة، بدون مواطن يشعر شعور حقيقي بحقوقه وواجباته في وطنه، فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته. (شبل بدران، 2009 ، 64) (مصطفى النبراوي ، 2010 ، 302) ويفتقد التلاميذ والمعلمين المواطنة (أماني غازي ، 2011 ، 64 – 65) ويختلف مفهوم المواطنة تبعاً للزاوية التي تناولها منها (محمد عجاج ، 2010 ، 27 – 31)، وتوجد علاقة قوية بين المواطنة - بصفها حقوق الفرد وواجباته ومسؤوليته تجاه نفسه وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها ، المعبرة عن المعتقدات وما يختاره من أدوات ووسائل في مواقف التفاعل المختلفة، ومع تغير مفهوم الوطن لدى الفرد تغير مفهوم المواطنة، وأصبح في العالم الرقمي هناك سلوك رقمي على الفرد الالتزام به في التعامل مع الآخرين، وفي الغرب مع الاهتمام باستخدام التكنولوجيا أخذت الدعوة إلى المواطنة الرقمية في الظهور.

المواطنة الرقمية:

ما يزال مفهوم المواطنة الرقمية- على حد تعبير الباحث -في مرحلة المهد وخاصة في عالمنا العربي، فما كتب عن المواطنة الرقمية اللغة العربية محدود، وتعرف المواطنة الرقمية بأنها تفاعل الفرد مع غيره عبر مختلف شبكات التواصل مثل البريد والمواقع والمدونات وغيرها (Richards, 2010). ويعرفها (Lyons, 2012, 9) بأنها استخدام التقنية بشكل جيد وسليم في التعامل مع الآخرين. كما يمكن تعريفها بأنها المقبولية الاجتماعية الرقمية في التعامل مع الآخرين، وبالتالي تتطلب المواطنة الرقمية الوعي بطبيعة العالم الرقمي الذي نعيش فيم ومكوناته، وكيفية استخدام الاتصال مع الآخرين بشكل فعال وسليم. (الفايد، مصطفى، 2014) ويعرفها Isman, et al.2014 بأنها استخدام المصادر الإلكترونية في إنجاز الأعمال، والقدرة على فهم المحتوى التكنولوجي وتقييم مدى مصداقيته. (Kaya and Kaya,2014) تعريف المواطنة الرقمية هو مجموع القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل والقويم للتكنولوجيا، والتي يحتاجها المواطنون صغارًا وكبارًا من أجل المساهمة في رقي الوطن.



ويعرفها ((Simsek, Eylem; Simsek, Ali (2013) بأنها القدرة على المشاركة في المجتمع الشبكي، فالمواطنة الرقمية إنما تهدف إلى إيجاد الطريق الصحيح لتوجيه وحماية جميع المستخدمين خصوصاً منهم الأطفال والمراهقين، وذلك بتشجيع السلوكيات المرغوبة ومحاربة السلوكيات المنبوذة في التعاملات الرقمية، من أجل مواطن رقمي يحب وطنه ويجتهد من أجل تقدمه (Lyons, 2012).

ويمكن تعريف المواطنة الرقمية كذلك بأنها قواعد السلوك المعتمدة في استخدامات التكنولوجيا المتعددة، مثل استخدامها من أجل التبادل الإلكتروني للمعلومات، والمشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع، وشراء وبيع البضائع عن طريق الإنترنت، وغير ذلك. وتعرف أيضاً بأنها القدرة على المشاركة في المجتمع عبر شبكة الإنترنت، كما أن المواطن الرقمي هو المواطن الذي يستخدم الإنترنت بشكل مناسب ومسؤول وفعال (Ribble, 2012) ويعرفها (علي الغانمي، 2014) وعي المعلمات والطالبات عن القضايا الإنسانية والثقافية والاجتماعية ذات الصلة بالتكنولوجيا، وممارسة السلوكيات الأخلاقية والشرعية أثناء التعامل مع التكنولوجيا، مشيرة إلى قيامهم من خلالها بالدعوة إلى الممارسة الآمنة والقانونية والاستخدام المسؤول للمعلومات والتقنية.

وأنها كذلك الاستخدام المسؤول والأخلاقي والأمن من الأفراد لتكنولوجيا المعلومات كأعضاء في المجتمع الرقمي، وتمثل المواطنة الرقمية مسار من مسارات مبادرة توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ICT المطبقة في 7 مدارس من المدارس المنظمة للبرنامج الوطني لتطوير المدارس في المملكة السعودية.

أبعاد المواطنة الرقمية: بمراجعة العديد مما كتب عن المواطنة الرقمية مثل (Tan, 2011) و (Ribble, 2011) و (Herrera, 2012) و (Ribble, 2012) و (وليد شحاته، 2013) ((Isman et al. 2014 ,) و (الفايد، مصطفى، 2014) و (، صبيحي ، شرف و الدمرداش، محمد، 2014) و (Kaya and Kaya, 2014) و (المسلماني، لمياء، 2015) ويتضح أن هناك شبه اتفاق على أن هناك تسعة أبعاد للمواطنة الرقمية تتمثل في الإتاحة الرقمية للجميع، التجارة الرقمية، الاتصال الرقمية، محو الأمية الرقمية، اللياقة الرقمية، القوانين الرقمية، الحقوق والمسئوليات الرقمية، الصحة والسلامة الرقمية الأمن الرقمي. وهذه الأبعاد ليست منفصلة ولكنها متكاملة مع بعضها.

وفيما يلي استعراض موجز لتلك الأبعاد:

-الإتاحة الرقمية للجميع:

إن التغطية الشاملة لخدمة الوصول السريع للإنترنت ليست متاحة لجميع المواطنين داخل المجتمع الرقمي بشكل عادل ومتساوي، ومن ثم لا بد من تحقيق المزيد من الإتاحة في العالم الرقمي. ويفسر البعض الإتاحة بأنها المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع بغض النظر عن النوع أو السن (السلماي، 2015) ، كما أنها تتميز بالتغير السريع، وتطلب أن يتاح لطلاب الاتصال بالإنترنت في المدارس بشكل آمن ومستمر. وكذلك مختلف الفئات من الطلاب.

-التجارة الرقمية: إن البيع والشراء عبر شبكة الإنترنت أصبح واقع وفي تزايد مستمر، ومن ثم لا بد من تحقيق المزيد من الوعي بالضوابط والقواعد التي يجب على الفرد في المجتمع الرقمي الالتزام بها حتي يصبح مواطن صالح. ولذلك يجب على معلمي الدراسات الاجتماعية مساعدة الطلاب على متى وكيف يتم الشراء وكيفية الدفع من البطاقات البنكية .

-التواصل أو الاتصال الرقمي:

إن التقدم التقني إتاحة العديد من وسائل الاتصال عن طريق البريد الإلكتروني، أو عبر الهواتف الذكية، أو من خلال الفيس بوك، والمدونات، والملتقيات، وتوتير وغيرها، ومن ثم لا بد من تعليم الفرد كيفية استخدام تلك الوسائل والوسيلة المناسبة منها له ومتى يتم الاستخدام لها سواء في الاتصال المتزامن أو غير المتزامن

- محو الأمية الرقمية:

يشهد العالم الرقمي كل لحظة العديد من المستحدثات بمختلف صورها وأشكالها، ومن ثم حتي يقوم المواطن بواجبه الوظيفي على الوجه الصحيح ويتمكن من مواكبة العصر الذي يحتم عليه الإلمام بمعارف لم تكن معروفة له من قبل يحتاج المواطن الرقمي محو الأمية التكنولوجية لديه.

-اللياقة الرقمية :

ينتشر داخل العالم الرقمي سلوكيات غير لائقة وربما غير مقبولة، ويعد المنع والحرمان للمواطن وسيلة غير فعالة لتحقيق المواطنة الرقمية للجميع، ومن ثم حتي يقوم المواطن بواجبه الرقمي على الوجه الصحيح يحتاج إلى تعلم معايير السلوك الرقمي المقبول في العالم الافتراضي ليكون مواطناً مسؤولاً.



-القوانين الرقمية:

إن ذلك العالم الافتراضي له العديد من القوانين والقيود والقواعد التي تضبط سلوكيات الأفراد في داخله مثل الملكية الفكرية على سبيل المثال وتحميل البرامج، وإرسال الرسائل الغير المقبولة، مما قد يعرضه نتيجة تلك الجرائم للعقاب ، ومن ثم حتى يقوم المواطن بواجبه الرقمي على الوجه الصحيح يحتاج إلى معرفة تلك القوانين والجرائم.

-الحقوق والمسئوليات الرقمية :

ويرتبط ذلك البعد بالبعد السابق بحيث يحتاج المواطن الرقمي أن يعرف ماهي الحقوق الخاص به كمواطن رقمي، وماهي الواجبات التي عليه القيام بها بحيث يصبح مواطناً رقمياً صالحاً. الصحة والسلامة الرقمية:

إن التعامل غير الرشيد مع التكنولوجيا قد يعرض الأفراد للعديد من الأخطار الصحية التي تؤثر عليهم علي سبيل المثال الإجهاد البدني وكذلك النفسي والمشكلات الاجتماعية المترتبة على الاستخدام المفرط، ومن ثم حتى يقوم المواطن بواجبه الرقمي على الوجه الصحيح يحتاج إلي معرفة الاستخدام المناسب والأمثل لها.

الأمّن الرقمي(الحماية الذاتية):

يتضمن العالم الرقمي العديد من الأخطار من جانب بعض المحترفين للقيام بالاختراق للمواقع والسرقة وكذلك العديد من الفيروسات، ومن ثم حتى يقوم المواطن بواجبه الرقمي على الوجه الصحيح يحتاج إلى معرفة سبل الحماية من تلك الأخطار وكيفية التصدي لها. وينقسم الأمّن الرقمي إلى ثلاثة أنواع وهي الأمّن الشخصي، الأمّن المدرسي، الأمّن المجتمعي والمتمثل في حماية المجتمع من رسائل التهديد الإرهابي،

أهمية المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية: تتمثل في النقاط التالية:

- أداة لمعرفة ما هو صحيح وما هو خاطئ، وممارسة السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة في التعاملات الرقمية.
- مساعدة المعلمين على الاشتراك مع الطلاب في مناقشات واقعية.
- فهم طبيعة العالم الرقمي وسبل التعامل معه.

- فهم القضايا والمشكلات الاجتماعية والثقافية الموجودة في العالم الرقمي وسبل التعامل معها.
 - اكتساب السلوك الرقمي الآمن والسليم في التعامل مع التكنولوجيا.
 - تحمل المسؤولية في العالم الرقمي.
 - مساعدة المعلمين على فهم مفهوم السلوك الرقمي وسبل إكسابه للطلاب وتدريبهم عليه. لأنه قوي مما يؤثر فيهم، ويبقى على المعلم أن يختار إما أن يكون هذا التأثير بالسلب حين لا نهتم ولا نوجه الطلاب، أو بالإيجاب حين نعلمهم ذلك السلوك ونوجههم ونحميهم من الأخطار، لذا فإن على المجتمع والمعلمين وأولياء الأمور عليهم دور وقائي وتحفيزي، وقائي ضد أخطار التكنولوجيا، وتحفيزي للاستفادة المثلى منها.
- مراحل تنمية المواطنة الرقمية:
- يمكن القول إن تنمية المواطنة الرقمية تتضمن عدة مراحل وإن معلم الدراسات الاجتماعية يحتاج إلى المرور بتلك المراحل ليصبح مواطناً رقمياً يستطيع إعداد طلاب رقميين بما يخدم الوطن الذي يعيش فيه وهذه المراحل الثلاث هي:
- المرحلة الأولى: مرحلة الوعي بحيث يكون المعلم على معرفة بما هو مناسب وما هو غير مناسب للمواطنة الرقمية. وماهي الآثار المترتبة على استخدام التكنولوجيا.
 - المرحلة الثانية: مرحلة الممارسة الموجهة بحيث يقوم المعلم باستخدام ما هو مناسب، ويحدد متى يمكن استخدامه، ولماذا أقوم باستخدام تلك الوسيلة التكنولوجية دون غيرها.
 - المرحلة الثالثة: مرحلة إعطاء النموذج القدوة والمثال للطلاب بحيث يقوم معلم الدراسات الاجتماعية في هذه المرحلة بممارسة ما هو مناسب من سلوكيات للمواطنة الرقمية داخل الفصل الدراسي بحيث تصبح جزءاً من سلوكه يتعلمه منه الطلاب.
- أداة البحث:- اختبار المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية: تم إعداد الاختيار وفقاً للخطوات التالية:
-هدف الاختيار: قياس مدى معرفة المعلمين بأبعاد المواطنة الرقمية عند مستوى التذكر والفهم وذلك نظراً لحدثة موضوع البحث .



صياغة مفردات الاختبار: وهي وروعي عند صياغتها وضوح عبارات الاختبار ، و ارتباطها بأبعاد المواطنة الرقمية"، ومناسبتها للمعلمين، وتم صياغتها في ضوء قائمة بأبعاد المواطنة الرقمية التي أقرها المتخصصون.

جدول (1) مواصفات اختبار أبعاد المواطنة الرقمية و المستويات المعرفية

م	أبعاد المواطنة الرقمية	المستويات المعرفية وأرقام الأسئلة		المجموع	النسبة المئوية
		تذكر	فهم		
1	الإتاحة الرقمية للجميع	1،10		2	11%
2	التجارة الرقمية	2	11	2	11%
3	الاتصال الرقمية	12	3	2	11%
4	محو الأمية الرقمية	13	4	2	11%
5	اللياقة الرقمية	14	5	2	11%
6	القوانين الرقمية	6،15		2	11%
7	الحقوق والمسئوليات الرقمية	7	16	2	11%
8	الصحة والسلامة الرقمية	17	8	2	11%
9	الأمن الرقمي	9،18		2	11%
	المجموع	12	6	18	100%

صياغة أسئلة الاختبار:

روعي أن يشمل الاختبار جميع أبعاد المواطنة الرقمية التسعة، وقد اشتمل الاختبار علي (9) أسئلة صواب و خطأ ، و(9) تكملة.

صلاحية الصورة المبدئية للاختبار:

التأكد من صلاحية الاختبار تم عرضه على مجموعة من السادة المتخصصين في مجال التربية وتكنولوجيا التعليم و طرق تدريس الدراسات الاجتماعية وتم إجراء التعديلات في ضوء الآراء والمقترحات وبذلك أصبح الاختبار في صورته النهائية.

التجربة الاستطلاعية:

- تم إجراء الاختبار على العينة الاستطلاعية وذلك يوم الاثنين 2015/11/3. وذلك لتحديد:-
- زمن الاختبار. وجود أن الزمن المناسب لأداء الاختبار وهو(25) دقيقة.
- معامل ثبات الاختبار حساب ثبات الاختبار عن طريق إعادة تطبيق مرة أخرى على نفس العينة الاستطلاعية وقد بلغ معامل الثبات (0.85) وهي درجة عالية من الثبات.
- حساب معاملات السهولة والصعوبة:- تراوحت معاملات السهولة (0.50، 0.85) بينما بلغت معاملات الصعوبة ما بين (0.20 ، 0.55).

مجتمع البحث والعينة:

يتكون مجتمع البحث من جميع معلمي الدراسات الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة. وقد بلغ عددهم (735) معلما ومعلمة، أما عينة البحث فتكونت من (100) معلم ومعلمة يشكلون (13.7%) من مجتمع البحث الكلي، تم اختياره عشوائيا من بين معلمي الدراسات الاجتماعية في المدينة المنورة، يوضح الجدول التالي توزيع العينة.

جدول (2) توزيع العينة حسب متغيرات البحث

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكر	53	53%
	أنثى	47	47%
المرحلة	ابتدائي	32	32%
	متوسط	33	33%
	ثانوي	35	35%
الخبرة	أقل من 10 سنوات	57	57%
	10 سنوات فأكثر	43	43%
المؤهل	بكالوريوس	50	50%
	ماجستير	50	50%
الدورات	لم يحضر	44	44%
	حضر	56	56%
الكلي		100	100%

تحليل نتائج البحث وتفسيرها:

بتحليل نتائج التطبيق للاختبار للتحقق من صحة الفروض تم استخدام اختبار (ت) للفرق بين متوسطات درجات المعلمين عينة البحث، ويوضح الجدول التالي مدى معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد المواطنة الرقمية.

جدول (3) يوضح و المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمدي معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد المواطنة الرقمية

م	أبعاد المواطنة الرقمية	عدد الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية لمدي المعرفة	مستوى المعرفة
1	الإتاحة الرقمية للجميع	2	0,85	0,868	42,5%	منخفض
2	التجارة الرقمية	2	0,92	0,825	46%	منخفض
3	الاتصال الرقمية	2	0,86	0,816	43%	منخفض
4	محو الأمية الرقمية	2	0,87	0,761	43,5%	منخفض
5	اللياقة الرقمية	2	0,74	0,733	37%	منخفض جدا
6	القوانين الرقمية	2	0,77	0,750	38,5%	منخفض جدا
7	الحقوق والمسئوليات الرقمية	2	0,64	0,675	32%	منخفض جدا



منخفض جدا	38,5%	0,764	0,77	2	الصحة والسلامة الرقمية	8
منخفض جدا	33,5%	0,682	0,67	2	الأمن الرقمي	9
منخفض جدا	39,4%	4,733	7,09	18	المجموع	

يتضح من الجدول السابق انخفاض مستوى معرفة المعلمين بأبعاد المواطنة الرقمية بشكل عام حيث بلغت 39,4% ويمكن تفسير ذلك بسبب حداثة مفهوم المواطنة الرقمية، وانخفاض معرفتهم بأبعاد المواطنة الرقمية فقد جاءت أبعاد المواطنة الرقمية الخمسة التالية (اللياقة الرقمية والقوانين الرقمية، الحقوق والمسئوليات الرقمية، الصحة والسلامة الرقمية، الأمن الرقمي) منخفضة جداً، وجاءت أبعاد المواطنة الرقمية الأربعة التالية (الإتاحة الرقمية للجميع، التجارة الرقمية، الاتصال الرقمية، محو الأمية الرقمية) منخفضة على الرغم من أن المعلمين في بعض المجتمعات قد يكون لديهم وعي مرتفع كما أكدت دراسة (Kaya and Kaya (2014 في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تدرس لطلابها في المدارس مواضيع خاصة بالمواطنة الرقمية في إطار منهج التربية الرقمية، وتعمل على تدريب الآباء والمعلمين عليها وفق خطة وطنية متكاملة.

- النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرض الأول: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية لدى المعلمين يعزى إلى متغير النوع. كما يوضح الجدول التالي:
جدول (4) يوضح الفرق بين المعلمين بأبعاد المواطنة الرقمية بالنسبة لمتغير النوع

النوع	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ذكر	53	7,453	4,181	0,813	98	غير دالة
أنثى	47	6,681	5,304			

يتضح من الجدول السابق أن الفروق كانت غير دالة بين الذكور والإناث وبالتالي يتم قبول الفرض السابق ويمكن تفسير ذلك بسبب طبيعة التدريس وأن الاهتمام بنفس ما يدور داخل المدارس مشترك لجميع المعلمين.

- النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرض الثاني: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية لدى المعلمين يعزى إلى متغير المؤهل العلمي. كما يوضح الجدول التالي:
جدول (5) يوضح الفرق بين المعلمين بأبعاد المواطنة الرقمية بالنسبة لمتغير المؤهل

المؤهل	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
بكالوريوس	50	4,12	2,016	8,044	98	دالة عند مستوى 0,01
ماجستير	50	10,06	4,816			

يتضح من الجدول السابق أن الفرق كان دالاً بين المعلمين الحاصلين على مؤهل بكالوريوس ومؤهل ماجستير وذلك لصالح الحاصلين على الماجستير وبالتالي يتم رفض الفرض السابق ويمكن تفسير ذلك بسبب أن الدراسة في برامج الماجستير تتيح الفرصة أمام المعلمين لمعرفة ما هو جديد في مجال التربية وما يساعد المعلم على القيام بعمله بشكل أفضل.

- النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرض الثالث:- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية لدى المعلمين يعزى إلى متغير المرحلة. كما يوضح الجدول التالي:

جدول (6) يوضح الفرق بين المعلمين بأبعاد المواطنة الرقمية بالنسبة لمتغير المرحلة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المرحلة	بين المجموعات	392,607	2	196,304	10,430	دالة عند مستوى 0,01
	داخل المجموعات	1825,583	97	18,820		
	الخطأ	2218,19	99			

يتضح من الجدول السابق أن الفرق كان دالاً بين المعلمين في المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية وبالتالي يتم رفض الفرض السابق، ولتحديد اتجاه دلالة الفروق تم استخدام اختبار حساب المتوسطات المتعددة لشيفيه، كما يوضح الجدول التالي:

جدول (7) اختبار حساب المتوسطات المتعددة لشيفيه

المرحلة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الابتدائية	34	4,353	3,875
المتوسطة	33	8,818	4,713
الثانوي	33	8,181	4,397

يتضح من الجدول السابق أن الفرق كان دالاً بين المعلمين لصالح المعلمين في المرحلة المتوسطة ويمكن تفسير ذلك بأن الطلاب يكون لديهم أقبال في تلك المرحلة علي استخدام التكنولوجيا، وأن المعلمين لديهم من الوقت ما يسمح لهم باستخدام الإنترنت بشكل أكبر.

- النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرض الرابع:- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية لدى المعلمين يعزى إلى متغير الخبرة. كما يوضح الجدول التالي:

جدول (8) يوضح الفرق بين المعلمين بأبعاد المواطنة الرقمية بالنسبة لمتغير الخبرة.

الخبرات	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
حتى 10 سنوات	57	5,017	3,902	5,817	98	دالة
10 سنوات فأكثر	43	9,837	4,353			

يتضح من الجدول السابق أن الفرق كان دالاً بين المعلمين لصالح المعلمين ذوي الخبرة الأكثر وبالتالي يتم رفض الفرض السابق ويمكن تفسير ذلك بسبب ان الخبرة تزيد من وعي المعلمين بالقضايا الإنسانية والثقافية والاجتماعية ذات الصلة بالتكنولوجيا، وممارسة السلوكيات الأخلاقية والشرعية أثناء التعامل مع التكنولوجيا.

- النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرض الخامس: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية لدى المعلمين يعزى إلى متغير حضور الدورات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية. كما يوضح الجدول التالي:

الدورات التدريبية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
لم يحضر	44	3,590	2,003	8,663	98	دالة
حضر	56	9,839	4,439			

يتضح من الجدول السابق أن الفرق كان دالاً بين المعلمين لصالح المعلمين الذين حضروا الدورات وبالتالي يتم رفض الفرض السابق، ويمكن تفسير ذلك بسبب أن الدورات تسعى إلى تزويد المعلمين بالمعارف الجديدة، وأن التدريب الفعال يعد ضرورة لمواجهة التطور التكنولوجي ووسيلة لتحقيق التنمية المهنية وإحداث التغيير والارتقاء بمعارف المعلم فمهما كانت جودة برامج الإعداد، فإن المشكلات والتحديات والتطورات السريعة تحتاج من المعلم فهم ومعرفة كيفية الاستفادة من ذلك التطور التكنولوجي.

التوصيات: في ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:

- لما كانت نتائج البحث توصلت إلى انخفاض مستوى المعرفة لدى معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد المواطنة الرقمية نوصي بنشر المعرفة بأهمية المواطنة الرقمية، وبأهمية توظيفها في العملية التعليمية وضرورة تفعيل برامج التدريب من قبل وزارة التربية والتعليم لتمكين المعلمين من استيعابها وتطبيقها في الواقع العملي.
- لما كانت نتائج البحث توصلت إلى انخفاض مستوى المعرفة لدى معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد المواطنة الرقمية نوصي بضرورة إدراج موضوع المواطنة الرقمية ضمن محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية.
- لما كانت نتائج البحث توصلت إلى وجود فروق للمؤهل لصالح الحاصلين على مؤهل الماجستير نوصي بضرورة إتاحة المزيد من الفرص أمام المعلمين لمواصلة الدراسة والتركيز على أهمية الاطلاع بشكل مستمر على الجديد في ذلك العصر الرقمي.

لما كانت نتائج البحث توصلت إلى وجود فرق للتدريب لصالح المعلمين الحاصلين على دورات تدريبية نوصي بضرورة إتاحة المزيد من الفرص للتدريب أمام المعلمين، والتركيز على أهم صفات المواطن الرقمي الذي يتمسك بقيمه وأخلاقه، ويمارس المنهج والسلوك الصحيح في انتمائه أثناء استخدامه التكنولوجيا بمختلف أشكالها، وتوفير بعض الحوافز التي تشجع المعلمين على الإقبال على المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية.

لما كانت نتائج البحث توصلت إلى وجود فرق لخبرة لصالح المعلمين الحاصلين على خبرة أكثر نوصي بضرورة إتاحة المزيد من الفرص أمام المعلمين القدامى لنقل الخبرة إلى المعلمين الأقل خبرة بشكل مستمر وعلني من خلال إجراء حوار هادف داخل المدرسة.

المقترحات:

شعر الباحث بأن هناك العديد الدراسات المرتبطة بالمواطنة الرقمية في حاجة إلى مزيد من البحث مثل:

- دراسة مدي تضمين أبعاد المواطنة الرقمية في مناهج الدراسات الاجتماعية.
- دراسة اثر معرفة المعلمين بأبعاد المواطنة الرقمية على تحصيل الطلاب
- تطبيق اختبار المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية على عينات أخرى
- برنامج لتنمية المعرفة بأبعاد المواطنة الرقمية لدى لمعلمي الدراسات الاجتماعية.
- إجراء دراسات متشابهة على مناطق تعليمية مختلفة في المملكة العربية السعودية وربطها مع متغيرات أخرى.
- دراسة مفاهيم جديدة مثل الواجب الرقمي ، الأمن الرقمي، الإرهاب الرقمي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الحصري، كامل دسوقي(2015). مدي معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بالمهارات التكنولوجية بمنطقة المدينة المنورة واتجاهاتهم نحوها، مجلة الجمعية العربية للدراسات التربوية والاجتماعية ، بجامعة المجمعة، معهد الملك سلمان للاستشارات التربوية 56، 15-39.
2. بدران ، شبل (2009). التربية والمواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة، مكتبة الأسرة.
3. عبد الغنى، منال مصطفى محمد (2015) استخدام مدخل توضيح القيم في تدريس

- التاريخ لتنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنوفية.
4. عجاج، محمد السيد (2010). إكساب تلاميذ المرحلة الابتدائية مفهوم المواطنة " توجهات مستقبلية " دراسة ميدانية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، دار الكتب والوثائق القومية تم استرجاعها بتاريخ [/http://www.alyaum.com/article/403249412/12015](http://www.alyaum.com/article/403249412/12015)
5. إبراهيم، جمال الدين (2008) . أثر استخدام المدخل الدرامي في تدريس الدراسات الاجتماعية للصف السادس الابتدائي على التحصيل وتنمية المواطنة لدى التلاميذ الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية المؤتمر الأول ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس
6. احمد، زقاوة (2015) دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة من وجهة نظر أساتذة التعليم المتوسط أما راباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا المجلد السادس، العدد السابع عشر. ص ص 20-86 www.amarabac.com تم استرجاعها بتاريخ 12/12015/
7. الخوالدة، تيسير، الزيود ماجد(2010). العلاقة بين درجة معرفة طلبة الجامعات الأردنية الحكومية بالعوامة السياسية واتجاهاتهم نحو الغرب. المجلة التربوية 95(24)، 389-414.
8. درويش ، محمد (2009). العوامة والمواطنة والانتماء الوطني ، الطبعة الأولى ، القاهرة، عالم الكتب
9. السلماني ، لمياء إبراهيم (2014) التعليم المواطنة الرقمية : رؤية مقترحة ، مجلة عالم التربية ، مصر 15(47)، 15-95، Edu Search ، تم استرجاعها بتاريخ 12/12015/.
10. شحاته، وليد (2013) المحاور التسعة في المواطنة الرقمية http://digitalcitizenship.net/Nine_Elements.html تم استرجاعها بتاريخ 2015/12/1
11. شرف، صبحي شعبان ، والدمرداش ، محمد السيد أحمد. (٢٠١٤). معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج الدراسية. المؤتمر الدولي السادس لضمان جودة التعليم، أنماط التعليم ومعايير الرقابة على الجودة فيها، مسقط، سلطنة عمان، ١٠-١١ ديسمبر ، ص ص ١٢٩-١٤٧.

12. عيد، على سلامة (2011). الانتماء والمواطنة، الطبعة الأولى، عمان، دار كنوز المعرفة.
13. غازي ، أماني (2011) . المواطنة العالمية ، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل.
14. الغانمي، علي (2014) تعليم الشرقية يطلق مبادرة تهتم بـ«المواطنة الرقمية»
15. الفايدي، مصطفى(2014) مفهوم المواطنة الرقمية Digital Citizenship. المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني. متاح علي الشبكة http://www.acconline.com/article_detail.aspx?id=1903 تم استرجاعها بتاريخ 2015/12/1
16. الليثي ، محمد أبو الفتوح (2011). تطوير منهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء التغيرات العالمية الحديثة لتنمية بعض جوانب التعلم اللازمة لخصائص المواطنة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة طنطا.
17. مجمع اللغة العربية(2004) المعجم الوسيط، ط 4 ، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
18. محمد ، أماني (2015) من أجل توازن فكري آمن أسس لمواطنة رقمية في غرفة صفك وزارة التعليم السعودية Edu Search تم استرجاعها بتاريخ 12/12/2015
19. النبراوي، مصطفى (2010) . التعليم والمواطنة" وثائق المؤتمر الوطني الثاني لمناهضة التميز الديني القاهرة 24 – 25 إبريل 2009"، الطبعة لأولى، دار الكتب والوثائق القومية

المراجع الأجنبية

1. Herrera, L. (2012). Youth and Citizenship in the Digital Age: A View from Egypt. **Harvard Educational Review** 82.3, 333-352.
2. ISMAN, A; GUNGOREN, O; and CANAN, T . (2014). Digital Citizenship. **The Turkish Online Journal of Educational Technology** 13.1, 73-77.
3. Kara Cihan & Others . (2012): " The place of active citizenship education in the social studies curriculum " , **journal of world of Turks** , 14(3), 147-159.
4. Kaya, A and Kaya, B. (2014). Teacher candidates' perceptions of digital citizenship . **International Journal of Human Sciences**, 11(2).

5. Lyons, R. (2012). Investigating Student Gender and Grade Level Differences in Digital Citizenship Behavior. **Doctoral Dissertation**. Walden University: College of Education. U.S.A.
6. Phipps & Others . (2011) : " High school social studies teachers' beliefs
7. and education for democratic citizenship" , **Dissertation abstracts international**
8. section A :Humanities and social sciences , 71 (12- A) , 4351.
9. Richards, R.(2010). Digital Citizenship and Web 2.0 Tools. **Journal of Online Learning and Teaching** 6.2 (Jun 2010). 516.
10. Risinger & C . Frederich . (2009) : " Citizenship Education : the goal of education" ,**social education** ,Vol 73, issue 7 ,pp 330 – 331.
11. Ribble, M. (2011). **Nine Themes of Digital Citizenship**. Available at: digital citizenship. Net/Nine_Elements.html.ret.
12. Ribble, M.(2012). Digital Citizenship for Educational Change. **Kappa Delta Pi Record** 48.4 (2012): 148-151.
13. Simsek, Eylem; Simsek, Ali (2013) New Literacies for Digital Citizenship **Online Submission Contemporary Educational Technology** Vol, 4 n 3 p 126-137
14. Tan, T. (2011). Educating digital citizens.Leadership 41.1 (Sep/Oct 2011), 30-32.
15. Truong, W and McLean, L (2015). Digital Storytelling for Transformative Global Citizenship Education. **Canadian Journal of Education** 38.2, 1-28.

متطلبات تحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي بين الجامعات السعودية

د. فاطمة بنت عبد العزيز التويجري
أستاذ مساعد بقسم الإدارة والتخطيط
التربوي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي بين الجامعات السعودية، واعتمدت المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي. وتم تطبيق الدراسة على وكلاء الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، وعمداء البحث العلمي، ومدراء مراكز البحوث بالجامعات التالية: جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك فيصل، جامعة أم القرى، جامعة الملك خالد، جامعة حائل، جامعة القصيم، جامعة نجران. وأظهرت نتائج الدراسة:

- موافقة أفراد الدراسة بدرجة عالية على جميع متطلبات التبادل المعرفي في البحث العلمي وقد جاءت المتطلبات التقنية بالمرتبة الأولى وفي المرتبة الثانية المتطلبات الإدارية وفي المرتبة الأخيرة المتطلبات المادية.
- من أبرز المتطلبات الإدارية: بناء شراكات عالمية مع الجامعات ومراكز الأبحاث المرموقة تتيح للباحثين الاستفادة منها في مجال الأبحاث التطبيقية، تعزيز قيم التنافس والتبادل المعرفي بين الباحثين بما يعزز حضور الجامعة دولياً، تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الإبداع العلمي والابتكار في البحث العلمي.
- من أبرز المتطلبات التقنية: إنشاء قاعدة معلومات لتبادل المعلومات البحثية بين الجامعات ومراكز البحوث، تقديم الدعم التقني والفني للموقع الإلكتروني للعمادات ومراكز البحث العلمي وتحديثه باستمرار، تشجيع النشر العلمي في الدوريات والمجلات الإلكترونية المرموقة.
- من أبرز المتطلبات المادية: تحديد مخصصات مالية لتطوير البيئة العلمية المحفزة للإبداع والابتكار العلمي المتبادل بين الجامعات السعودية، تخصيص جوائز للتميز في الأبحاث المشتركة، زيادة المخصصات المالية للتبادل المعرفي في البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية:

التبادل المعرفي، البحث العلمي، الجامعات، الجامعات السعودية.

Abstract:

The study aimed to identify the requirements for achieving knowledge exchange in scientific research field between Saudi universities. The study adopted the descriptive approach survey and was applied on the vice presidents of Graduate Studies and Scientific Research, deans of Scientific Research and directors of research centers in the following universities: King Saud University, Imam Mohammad bin Saud University, King Abdulaziz University, King Faisal University, Umm Al Qura University, King Khaled University, Hail University, Qassim University, Najran University. The study results showed:

- The members of the study approval with a high degree on all knowledge exchange requirements in scientific research. The technical requirements came in the first place, the administrative requirements in the second place while the physical in the last.
- The most essential administrative requirements are building global partnerships with universities and prestigious research centers to allow researchers to take advantage of them in the applied research field, promoting competition values and knowledge exchange among researchers in order to enhance the presence of the university internationally and encouraging teachers to scientific creativity and innovation in scientific research.
- The most essential technical requirements are establishing a database to exchange research information between universities and research centers, providing technical support for the website of the deanships and research centers with constantly updating, encouraging scientific publication in prestigious periodicals and electronic magazines.
- The most essential physical requirements are determining financial allocations to develop the educational environment for stimulating scientific innovation and creativity between Saudi universities, allocating excellence awards in joint researches and increasing the financial allocations for knowledge exchange in scientific researches.

Keywords:

Knowledge Exchange, Scientific Research, Universities, Saudi Universities.

المقدمة

تعد المعرفة المحرك الرئيسي للاقتصاد والتقدم الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات، ولا سيما مع ما يشهده العالم من تزايد الاهتمام بالبعد الفكري والمعرفي باعتبار أن الاستثمار في العقل البشري من أهم المقومات لتحقيق التنمية المستدامة والهوض بالاقتصاد (حرب، 2013 م، 131). وتؤكد خطة التنمية العاشرة في الهدف الثالث منها على التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة من خلال إيجاد البنية التحتية لإدارتها وتحسين التنسيق بين مختلف الأجهزة والقطاعات ومعالجة القضايا التي تحقق التكامل والتنسيق المشترك. (<http://www.mep.gov.sa>). وتمثل الجامعات أهم مصدر للمعرفة بالمجتمع وهي مسؤولة عن تقدم المجتمع بما تنتجه من المعرفة من خلال البحث العلمي باعتباره المحرك الرئيسي لكافة قطاعات الدولة، وأحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد يؤكد عامر (2010م، ص 698) على أن البحث العلمي أحد وظائف الجامعة والذي يفرض عليها القيام بدور رئيسي في تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال أنشطة البحث العلمي. وتحقيق التنسيق والتكامل بين الجامعات في مجال البحث العلمي يعد أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق أهداف خطة التنمية، ومواجهة تحديات العصر.

مشكلة الدراسة

تؤكد السياسة الوطنية للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية في أهدافها وأسسها الاستراتيجية على رعاية البحث العلمي وتهيئة السبل الكفيلة بتعزيز وتطوير القدرات الوطنية في البحث العلمي وتنسيق جهودها البحثية وتكاملها مع توفير الإمكانيات اللازمة للارتقاء بالمراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي، وربط المؤسسات العلمية ومراكز البحوث بشبكة معلومات وطنية عالية السرعة لتبادل الخبرات في الداخل والخارج. (<http://www.kacst.edu.sa/ar/about/stnp/Pages/default.aspx>).

وإذا كانت هذه توجهات السياسة الوطنية فالجامعات هي المعنية بالمقام الأول بتحقيق ذلك باعتبار البحث العلمي الوظيفة الثانية من وظائفها الرئيسية التي تساهم من خلالها في عملية البناء والتنمية. وهذا ما أكدت عليه الخطة المستقبلية للتعليم الجامعة للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (أفاق) 1450 هـ - 2019م من ضرورة تعزيز منهجية إدارة البحث العلمي وتحقيق التنسيق فيها، وتوفير البيئة المحفزة لها، والموائمة والتكامل بين



استراتيجيات تقنية المعلومات والتطبيقات التعليمية والبحثية والإدارية في مؤسسات التعليم الجامعي، وإنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي في كافة المجالات يكون متاح لجميع منسوبي التعليم العالي، والمجتمع ككل (<http://aafaq.mohe.gov.sa/default.aspx>).
ومما لا شك فيه أن العلاقة بين الجامعات باعتبارها مؤسسات أكاديمية علاقة أساسية تقوم على تكامل الأدوار. والتبادل المعرفي في البحث العلمي يساعد على تبادل المعرفة والخبرات بينها في كافة المجالات.

وبالرغم من أهمية التكامل والتبادل والمعرفي بين الجامعات إلا أن العديد من الدراسات تؤكد على وجود ضعف في التبادل المعرفي بين الجامعات سواء على المستوى العربي أو المحلي. فدراسة (الحوت، 2006م) أكدت على وجود عزلة بين الجامعات وهيئات البحث العلمي، وضعف التواصل والحوار بين والتبادل العلمي بين الباحثين في منطقة الوطن العربي. كما أكدت نتائج كل من دراسة (الفوزان ورشيد 2005م) على أن البنية التحتية للبحث العلمي من دعم مالي وبيئة مشجعة على البحث العلمي وقواعد بيانات في الجامعات متحقق بدرجة متوسطة، ودراسة (محمود، 2013م) على أن أبرز معوقات البحث العلمي في الوطن العربي تتلخص في غياب سياسات واستراتيجيات واضحة وخطط مستقبلية للبحث العلمي لتحديد الأهداف والأولويات وعدم التعاون الجاد بين المؤسسات البحثية، ودراسة (اليوسف، 2014م) على وجود معوقات تحد من تحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة الحالية والتي تسعى إلى رصد متطلبات تحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي، وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما متطلبات تحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي بين الجامعات السعودية ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

س. ما المتطلبات الإدارية لتحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي بين الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟
س. ما المتطلبات التقنية لتحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي بين الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟

س. ما المتطلبات المادية لتحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي بين الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟

س. هل توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد الدراسة حول المتطلبات الإدارية، والمادية، والتقنية باختلاف متغيرات الدراسة (الجامعة، الدرجة العلمية، عدد سنوات الخدمة، الوظيفة).

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المتطلبات الإدارية لتحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي بين الجامعات السعودية.
- التعرف على المتطلبات المادية لتحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي بين الجامعات السعودية.
- التعرف على المتطلبات التقنية لتحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي بين الجامعات السعودية.

أهمية الدراسة

يمكن عزو أهمية الدراسة لما يلي:

- تأتي منسجمة مع أهداف منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي "البحث العلمي والتبادل المعرفي" والمنعقد في رحاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 2013هـ والذي هدف إلى تقويم واقع إسهام البحث العلمي في التبادل المعرفي بين الجامعات في المملكة
- تزويد القائمين على البحث العلمي بالجامعات بمتطلبات تحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي، تفرض تقوية الروابط بين الجامعات وتحسين الممارسات القائمة.
- إفادة القائمين على البحث العلمي بالجامعات بتوصيات تفيد في تفعيل تطبيق متطلبات تحقيق التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي.



حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: اقتصر موضوع الدراسة على التعرف على متطلبات التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي (الإدارية، والتقنية، والمادية).
- الحدود المكانية: وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، عمادة البحث العلمي، مراكز البحث العلمي في الجامعات التالية: جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك فيصل، جامعة أم القرى، جامعة الملك خالد، جامعة حائل، جامعة القصيم، جامعة نجران.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة الفصل الدراسي الثاني من العام 1435-1436هـ.

مصطلحات الدراسة

-التبادل المعرفي:

يتألف المصطلح من شقين التبادل وهو مصدر الفعل بتل " جاءوا لتبادل الآراء"، والشق الثاني معرفة وهو مصدر للفعل عرف " له معرفة مباشرة بالأشياء" (أبو العزم، 2014م، ص355) ويعرف بأنه تفاعل ديناميكي للأفكار والموارد البشرية بين الجامعات وكافة القطاعات ذات العلاقة (European Union, 2011)

وتعرفه الباحثة إجرائياً: العلاقات المتبادلة بين الجامعات لتسهيل عملية نشر المعرفة بما يدعم العملية البحثية ويمكن من استثمار الكوادر البشرية فيها.

- البحث العلمي:

يتألف المصطلح من لفظين الأول البحث من فعل بحث بمعنى طلب وفتش ويعني محاولة معرفة الحقيقة، والشق الثاني العلم والذي يدل على إدراك الشيء وفهمه على حقيقته. (ابن منظور، 1994م، ص154) ويعرفه الضامن بأنه البحث عن الحقائق والإجابة عن الأسئلة والحل للمشكلات فهو استقصاء هادف ومنظم يسعى لإيجاد وتوضيح أو تفسير لظاهرة غير واضحة، أو توضيح أو تصحيح لحقائق مخطوءة (الضامن، 2007م، ص17)

وتعرفه الباحثة إجرائياً:

الدراسة العلمية التي تستهدف موضوع محدد في أي فرع من فروع المعرفة باتباع منهج خاص.

أدبيات الدراسة

الإطار النظري

التبادل المعرفي:

يتكون مصطلح التبادل المعرفي Knowledge Exchange من شقين التبادل والمعرفة، ويقصد بالتبادل: عمليات نقل المعلومات ومشاركة الآخرين فيها. في حين يقصد بالمعرفة: جملة المعلومات التي تهدف إلى تحسين حياة الناس (العلم، 2013، م، ص 181) في حين يعرفها (الناه، 2013، م، ص 123) بأنها عملية نقل ونشر المعرفة بين أطراف مختلفة. أما (Sitterle&Kessler, 2012, p170) فيعرفان التبادل المعرفي بأنه مجموعة من العمليات المقصودة التي يسعى من خلالها لتلبية الاحتياجات، وتمتد إلى ما هو أبعد من الاتصالات البسيطة، وفيها يتم تشكيل وتحديد متطلبات البحث والنتائج المرغوبة، كما يتم فيها تمكين كلا الطرفين (فريق البحث والفريق الشريك في المجال) من أجل وضع تصور للتعقيدات القائمة في المجال ومدلولاتها؛ لأجل الوصول للهدف النهائي للتبادل المعرفي وهو إضافة قيمة من خلال الفهم القابل للتنفيذ. ويؤكد (Noaman&Fouad, 2014) على أن العديد من المنظمات ومنها الجامعات تنظر للتبادل المعرفي على أنه ترياق خلق المعرفة، ونشاط هام لتعزيز الابتكار وتحسين الإنتاجية، وزيادة التفاهم بين العاملين في مجال المعرفة. وتتأكد أهمية التبادل المعرفي للجامعات ولاسيما مع تنوع أدوارها والتوجهات نحو بناء الاقتصاد القائم على المعرفة باعتباره أساس التنمية البشرية والمحرك الرئيس للاقتصاد الوطني مما يفرض عليها ضرورة العناية بالبحث العلمي ودعم التبادل المعرفي بينها. ويصنف التبادل المعرفي كأولوية في مجالات تطوير سياسات البحث والابتكار في العديد من البلدان، (Kitagawa &Lightowler, 2013)

كما يسهم التبادل المعرفي في مجال البحث العلمي بالجامعات في: توفير فرص للباحثين لاكتساب المزيد من الخبرات والمهارات، وتحقيق تكامل دور أعضاء الفريق البحثي والجهات الداعمة والجهات المستفيدة، وتوزيع المخاطر في دعم البحوث التطبيقية، وتكامل الإمكانيات المتوافرة، وتوفير الشفافية المطلوبة في إدارة الموارد البحثية. (خيبي وآخرون، 2013، م، ص 80) ويحقق التبادل المعرفي العديد من الأهداف والتي أجملها كل من (عسيري، 2013، م، ص 54) و(خيبي، 2013، م، ص 80) بالتالي:

- إعداد كوادر بشرية أكثر كفاءة.
- زيادة الانفتاح على الثقافات المتعددة.
- تطوير منظومة البحث العلمي من خلال ضمان إنتاج علمي متجدد.
- الاستفادة من قواعد المعلومات لدى الجهات المشاركة في توفير الإحصاءات والبيانات التي تهدم أغراض المشاريع البحثية وتحدد أولوياتها.
- تحقيق تكامل من الإمكانيات المتوفرة لدى جميع الجهات من تجهيزات تقنية وإمكانات مادية وكوادر بشرية.
- ويرى الناه أن من متطلبات نقل وتبادل المعارف وجود أطر للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مراكز بحثية مشتركة أو اتحادات، أو إنشاء مراكز ووكالات متخصصة في نشر نتائج البحث العلمي بحيث تكون وسيط لتفعيل التعاون والتبادل المعرفي بين الأكاديميين والباحثين من جهة ومؤسسات المجتمع من جهة أخرى (الناه، 2013م، ص 124-125). أما إيمان عسيري فتؤكد على توافر عدد من المتطلبات لتفعيل التبادل المعرفي بالجامعات منها: تدريب الباحثين والمتقدمين للدراسات العليا على نقل المعرفة من خلال دراساتهم، وتبادل الزيارات العلمية والأبحاث والمشاريع التعاونية الدولية. (عسيري، 2013م، ص 55)

البحث العلمي:

يعرف بأنه جهد منظم ومقصود لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات والظواهر على وفق نظريات معينة (الجراح، 2008، ص 29). ويعرفه عناية في ضوء مناهج البحث العلمي بأنه: الطريقة أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة وفي أي ميدان من ميادين العلوم النظرية والعلمية (عناية، 2008م، ص 17) يتضح مما سبق تعدد تعاريف ومفاهيم البحث العلمي وعدم اتفاق الباحثين على تعريف محدد ويمكن عزو ذلك إلى اختلاف اتجاهات الباحثين والبيئات التي تمت دراستها وعدم تحديد مفهوم للعلم ولكن يمكن استنباط نقاط مشتركة لمفهوم البحث العلمي يمكن تحديدها فيما يلي:



- دراسة علمية.
 - يهدف إلى زيادة الحقائق والمعارف.
 - يعتمد منهج علمي في فحص العلاقات واختبار المعارف.
 - يشتمل على جميع ميادين العلم والحياة.
- وتكمن أهمية البحث العلمي في أنه أحد الوظائف الرئيسية للجامعة، والذي تسعى من خلاله إلى توليد المعرفة وتطويرها ونشرها باعتبار دوره في تحقيق الخطط التنموية. ويرى الجراح أن أهداف البحث العلمي يمكن تلخيصها بثلاثة أهداف أساسية هي: الفهم والتنبؤ وتكوين بناء منظم من المعرفة (الجراح، 2008، ص 25) بينما يؤكد حمامي على أن البحوث العلمية تسعى لتحقيق أربعة أهداف أساسية هي:
- استعراض المعرفة الحالية وتحليلها وإعادة تنظيمها.
 - وصف موقف معين أو مشكلة محددة.
 - بناء نموذج جديد.
 - شرح ظاهرة أو مشكلة معينة (عليان، 2009م، ص 48)
- في حين يرى الضامن أن أهداف وأغراض البحث يمكن إجمالها في:
- توسيع المعرفة الإنسانية في مختلف الجوانب.
 - يمكننا من معرفة معلومات جديدة لم نكن نعرفها من قبل.
 - تحليل العلاقات بين المتغيرات ويوضح الأسباب. (الضامن، 2007م، ص 23)
- وتختلف البحوث باختلاف حقولها وميادينها ويمكن إجمالها في قسمين رئيسين: أبحاث نظرية بحتة، وأبحاث علمية تطبيقية.
- ويؤكد (العلم 2013، ص 83) على أهمية العلاقة بين التبادل المعرفي والبحث العلمي حيث يرى أن إنتاج المعرفة وتبادل الخبرات العلمية من أبرز دعائم البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للمجتمعات بما يمكنها من الاستجابة الفعالة للتحديات والتغيرات التي تواجهها المجتمعات. والمسؤولية الكبرى في ذلك تقع على الجامعات باعتبارها تضم صفوة الباحثين.

الدراسات السابقة:

1. -دراسة (Nielsen & Cappelen, 2014) والتي تناولت الآليات والعوامل المساعدة ومعوقات التبادل المعرفي في مشاريع التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي وتضمنت الشركات والطلاب والباحثين. وأكدت الدراسة وجود ضمان حقيقي للقيمة المضافة للتبادل المعرفي في مشاريع التعاون القائمة بين الجامعات-والقطاع الصناعي، كما أكدت على أهمية إيجاد فهم أفضل للأدوار واختصاصات الأطراف المشاركة، وأن استمرار عملية التبادل المعرفي خلال مراحل المشروع أكثر أهمية من وجهة نظر الأطراف المشاركة في الدراسة مما يقدمه التقرير النهائي للمشروع.
2. -دراسة (Noaman&Fouad,2014) والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة بعض الحالات العملية للتبادل المعرفي في بعض الجامعات في جميع أنحاء العالم من أجل الاستفادة منها في الجامعات السعودية، وأظهرت النتائج أن التمكين يرتبط ارتباطاً إيجابياً بسلوك التبادل المعرفي بين الموظفين. أي أن الموظفين الممكّنين إدارياً هما لأكثر استعداداً لتبادل معارفهم، كما أكدت نتائج الدراسة المسحية التي تم إجراؤها على الأكاديميين للكشف عن ممارسات التبادل المعرفي بين الأكاديميين في المؤسسة القائمة على المعرفة، أن التبادل المعرفي أمر حيوي لنجاح ممارسات إدارة المعرفة في جميع المنظمات، بما في ذلك الجامعات، ، وفعالية نظام الحوافز المستندة إلى الأداء، بصورة أكبر من نظام الإدارة المعتمد على الإيجاب، وأشارت الدراسة إلى العديد من المجالات التي يمكن أن تركز الجهود البحثية المستقبلية حولها مثل: دراسة المعوقات والتحديات وعوامل النجاح.
3. -دراسة (اليوسف 2014م) هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التنظيمية والبشرية والتقنية والمادية للتبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات. وأظهرت نتائج الدراسة وجود العديد من المعوقات التي تحد من التبادل المعرفي بين الجامعات من أبرزها ضعف آلية تبادل الزيارات بين الجامعات، والبيروقراطية في الإجراءات، وتركيز الباحثين على المصلحة الشخصية، ونقص الوعي بأهمية البحوث المشتركة، وندرة وجود القنوات الالكترونية بين الجامعات، مع ضعف البنية التقنية لها، وقلة الحوافز المادية.

4. -دراسة (Alfazzi,Aljuhani,2014) هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر العوامل التنظيمية على سلوك التبادل المعرفي فيما بين طلاب الدكتوراه بجامعة الملك عبدالعزيز في جدة. وركزت الدراسة على العوامل التنظيمية وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للثقافة التنظيمية والبيئة التنظيمية على سلوك التبادل المعرفي، وعليه أوصت الدراسة بتحسين البيئة الأكاديمية، ورفع مستوى الاتصال بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتطوير موقع الإدارة، واتخاذ بعض المبادرات والمشاريع لتعزيز القيم والسلوكيات الأخلاقية العالية بين طلاب الدراسات العليا في الجامعة والداعمة للتبادل المعرفي.
5. -دراسة (محمد حرب، 2013 م) والتي هدفت إلى تحديد درجة إسهام إدارة المعرفة في تحقيق التميز البحثي بالجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وأكدت نتائج الدراسة على أن أعضاء هيئة التدريس يشعرون بدور الجامعة في توفير المعلومات ومصادر المعرفة، مع ضعف في عملية استثمار المعرفة التي تملكها الجامعة مع عدم قدرتها على دعم البحث العلمي ليأخذ التطبيق.
6. -دراسة (Chmielecki, 2013) والتي هدفت إلى تحديد مجموعة المعوقات الرئيسية للتبادل المعرفي في الجامعات البولندية، وللكشف عما إذا كان هناك أية عوامل ثقافية تسبب هذه المعوقات، ومن أبرز نتائج الدراسة أنها كشفت أن المعوقات الشخصية هي الأكثر تأثيراً من بين معوقات التبادل المعرفي ممثلة في ضعف الثقة بالأكاديميين.
7. -دراسة (أحمد نقادي ومحمد البنا، 2013 م) والتي استهدفت بحث سبل تفعيل التبادل المعرفي بين الجامعات والأعمال. وأكدت الدراسة على عدم كفاية قنوات التواصل بين الجامعات والأعمال، ووجود المعوقات الناجمة عن البيروقراطية بالجامعة عند التعامل مع أطراف خارجية، وأن من سبل ربط مخرجات التعليم والبحوث بالأعمال: تطبيق نموذج جديد من تبادل المعرفة، وتطوير بيئة الشراكة بين الجامعات والأعمال، وبناء دائرة الابتكار كإطار فعال لتبادل المعرفة.
8. -دراسة (Sitterle & Kessler, 2012) ناقشت هذا الدراسة عملية التبادل المعرفي والتحديات المتعلقة بها ضمن ثلاثة مستويات أساسية: أعضاء الفريق الأكاديمي متعدد



التخصصات، الباحثون الذين تم تحديدهم بحيث يناظرون العملاء، أصحاب المصالح المستخدم (العميل). وأظهرت نتائج الدراسة أن التحديات تتضمن عملية خلق واستدامة التعاون النشط في كل مستوى من المستويات الثلاثة، بدءاً بالمشاركة داخل فريق البحث نفسه، نمذجة وتحليل النظم المعقدة وتكييفها، وأنها تتطلب تخصصات مختلفة منفصلة ضمن الفريق الأكاديمي.

9. -دراسة (على الحوات، 2006 م) والتي هدفت إلى وصف واقع التعاون العربي في مجال توليد وإنتاج ونقل المعرفة ونشرها واستثمارها. وأظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من وجود الكثير من المؤسسات المعرفية وتقارب النظرة بين العلماء والباحثين وكثرة المؤتمرات واللقاءات إلا أن الواقع يتصف بالعزلة بين مراكز المعرفة وتشتت القدرات، وضعف التراكم المعرفي. وعليه أوصت الدراسة بتفعيل التكامل والتبادل المعرفي لإنقاذ المعرفة العربية من الموت البطيء.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربي منها والأجنبي تبين تأكيد الدراسات السابقة على وجود عدد من المعوقات التي تحد من التبادل المعرفي بين الجامعات مثل: عدم كفاية قنوات التواصل بينها، وضعف التراكم المعرفي، والبيروقراطية في الإجراءات، وقلة الحوافز، وضعف الثقة بالباحثين. كما أكدت على أهمية فهم الأدوار للأطراف المشاركة في التبادل، ورفع مستوى الاتصال.

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات في دعم الإطار النظري وبناء أداة

الدراسة (الاستبانة) وفي تفسير النتائج.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي كمنهج للدراسة. مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من وكلاء الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، عمداء البحث العلمي، ومدراء مراكز البحوث بالجامعات السعودية الحكومية، وقد اقتصرت الدراسة على هذه القيادات باعتبارها مركز لصنع القرار والأقرب لتحديد المعوقات وسبل التغلب عليها فضلاً عن كونها ممثلة لأعضاء هيئة التدريس لكون القيادات

الأكاديمية بالجامعات ترشح من أعضاء هيئة التدريس فيها. وتم تطبيق الدراسة على جميع أفراد المجتمع الأصلي للدراسة بالجامعات التالية: جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك فيصل، جامعة أم القرى، جامعة الملك خالد، جامعة حائل، جامعة القصيم، جامعة نجران. وقد تم اختيار الجامعات المذكورة باعتبارها تمثل مناطق المملكة، وتشمل جامعات قديمة التأسيس وحديثة النشأة. وقد بلغ عدد عينة الدراسة جميع الوكلاء في الجامعات المذكورة وعددهم (9) وعمداء البحث العلمي وعددهم (9) ومدراء مراكز البحث العلمي وعددهم (98). وقد بلغت أعداد الاستبانات المكتملة البيانات بعد استعادتها (68)

وصف عينة الدراسة: تم وصف عينة الدراسة بعدد من الخصائص

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة وفق بياناتهم الأولية

المتغيرات	التصنيف	العدد	النسبة
الجامعة	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	9	13.2
	جامعة الملك سعود	8	11.8
	جامعة الملك عبد العزيز	11	16.2
	جامعة الملك فيصل	6	8.8
	جامعة الملك خالد	9	13.2
	جامعة حائل	4	5.9
	جامعة نجران	3	4.4
	جامعة القصيم	10	14.7
	جامعة أم القرى	8	11.8
	وكيل جامعة	3	4.4
الوظيفة	عميد البحث العلمي	9	13.2
	مدير مركز بحثي	49	72.1
	عضو هيئة تدريس	7	10.3
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	26	38.2
	أستاذ مشارك	26	38.2
	أستاذ	16	23.5
عدد سنوات الخدمة	15 سنة فأقل	31	45.6
	من 16 سنة فأكثر	37	54.4
المجموع		68	100.0

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة وذلك بالرجوع إلى أدبيات الموضوع والدراسات السابقة، وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين:
القسم الأول: يشتمل على البيانات الأولية (الجامعة، الوظيفة، الدرجة العلمية، عدد سنوات الخدمة).

والقسم الثاني: تكون من (30) عبارة مقسمة على ثلاثة محاور كما يلي:

- المحور الأول: المتطلبات الإدارية ويشتمل على (14) عبارة،
- المحور الثاني: المتطلبات التقنية ويشتمل على (9) عبارات،
- المحور الثالث: المتطلبات المادية ويشتمل على (7) عبارات.

صدق أداة الدراسة:

الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

للتأكد من مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من المحكمين الأكاديميين بالجامعات .

صدق الاتساق الداخلي:

1-معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود أداة الدراسة، بالدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه:

جدول رقم (2) معاملات ارتباط بنود أداة الدراسة بالدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه

المحور	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
المتطلبات الإدارية	1	**0.7283	6	**0.8021	11	**0.8114
	2	**0.6382	7	**0.7308	12	**0.7536
	3	**0.7978	8	**0.7977	13	**0.7993
	4	**0.7056	9	**0.7560	14	**0.8264
	5	**0.8315	10	**0.7280		
المتطلبات التقنية	1	**0.8810	4	**0.4401	7	**0.8690
	2	**0.8383	5	**0.7437	8	**0.8832
	3	**0.7176	6	**0.8312	9	**0.8642
المتطلبات المادية	1	**0.6988	4	**0.8203	7	**0.7491
	2	**0.9085	5	**0.8572		
	3	**0.8504	6	**0.7977		

** دالة عند مستوى 0.01

2- معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود أداة الدراسة، بالدرجة الكلية:
جدول رقم (3) معاملات ارتباط بنود أداة الدراسة بالدرجة الكلية

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	**0.7154	11	**0.7810	21	**0.8539
2	**0.5755	12	**0.7230	22	**0.8644
3	**0.7570	13	**0.7458	23	**0.8403
4	**0.6735	14	**0.8077	24	**0.7292
5	**0.7851	15	**0.8516	25	**0.7775
6	**0.7322	16	**0.8149	26	**0.7264
7	**0.7184	17	**0.7270	27	**0.7259
8	**0.7961	18	*0.2929	28	**0.8335
9	**0.7295	19	**0.6832	29	**0.7262
10	**0.7112	20	**0.8059	30	**0.6278

** دالة عند مستوى 0.01

3- معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين محاور أداة الدراسة، بالدرجة الكلية:
جدول رقم (4) معاملات ارتباط محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية

المحور	معامل الارتباط
المتطلبات الإدارية	**0.9524
المتطلبات التقنية	**0.9520
المتطلبات المادية	**0.9027

** دالة عند مستوى 0.01

ثبات أداة الدراسة:

جدول رقم (5) معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المحور	عدد البنود	معامل ثبات ألفا كرونباخ
المتطلبات الإدارية	14	0.95
المتطلبات التقنية	9	0.92
المتطلبات المادية	7	0.91
الثبات الكلي لأداة الدراسة	30	0.97

ولتسهيل تفسير النتائج استخدمت الباحثة الأسلوب التالي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الأداة، حيث تم إعطاء وزن للبدائل: (عالية=4، متوسطة=3، ضعيفة=2، غير موافق=1).



نتائج الدراسات ومناقشتها

السؤال الأول: ما متطلبات تحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟

البعد الأول: المتطلبات الإدارية لتحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات السعودية.
جدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لإجابات عينة الدراسة حول المتطلبات الإدارية

م	العبارات	درجة الموافقة				الانحراف المعياري	الترتيب	
		عالية	متوسطة	ضعيفة	غير موافق			
1	نشر ثقافة التبادل المعرفي بين الباحثين كما جاءت في رسالة الجامعات السعودية.	44	19	5	3.57	0.63	1	
	%	64.7	27.9	7.4				
2	إنشاء وحدات بحثية متخصصة في التبادل المعرفي المحلي والعالمي تساهم في دعم البحث العلمي.	37	25	6	3.46	0.66	10	
	%	54.4	36.8	8.8				
3	رسم آلية واضحة لتبادل الزيارات العلمية للباحثين بين الجامعات السعودية.	46	13	8	3.53	0.76	3	
	%	67.6	19.1	11.8				
4	وضع معايير واضحة لنشر البحوث المشتركة بين الجامعات في الدوريات والمجلات العلمية.	38	20	8	3.38	0.81	13	
	%	55.9	29.4	11.8				
5	تشكيل فرق بحثية مشتركة من الباحثين في الجامعات والمراكز العلمية المحلية والدولية المتقدمة.	39	22	7	3.47	0.68	8	
	%	57.4	32.4	10.3				
6	تهيئة السبل المعنية لمنسوبي الجامعات من الباحثين للمشاركة في الفعاليات العلمية العالمية.	43	18	7	3.53	0.68	3	
	%	63.2	26.5	10.3				
7	توفير الخدمات الاستشارية للباحثين في مجال البحث والنشر العلمي.	39	20	6	3.40	0.83	12	
	%	57.4	29.4	8.8				
8	تفعيل البرامج الداعمة لمسيرة البحث العلمي لتطوير قدرات الباحثين في مجال البحث والنشر العلمي بمشاركة خبراء دوليين في المجال.	38	25	4	3.47	0.68	8	
	%	55.9	36.8	5.9				
9	إشراك طلاب الدراسات العليا في البحث العلمي المتبادل بين الجامعات بما يزيد من كفاءتهم البحثية.	40	19	7	3.43	0.80	11	
	%	58.8	27.9	10.3				
10	استقطاب عدد من الباحثين المتميزين عالمياً في مجال البحث العلمي للعمل في الجامعات السعودية، وإشراك الباحثين المحليين في الجامعات في مجال التخصص.	40	23	5	3.51	0.63	7	
	%	58.8	33.8	7.4				
11	تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الإبداع العلمي والابتكار في البحث العلمي.	45	15	7	3.53	0.74	3	
	%	66.2	22.1	10.3				
12	تعزيز قيم التنافس والتبادل المعرفي بين الباحثين بما يعزز حضور الجامعة دولياً.	42	20	6	3.53	0.66	3	
	%	61.8	29.4	8.8				
13	إنشاء برنامج مشترك بين الجامعات للبحوث الوطنية التطبيقية.	38	18	9	3.37	0.83	14	
	%	56.7	26.9	13.4				
14	بناء شراكات علمية مع الجامعات ومراكز الأبحاث المرموقة لتتيح للباحثين الاستفادة منها في مجال الأبحاث التطبيقية.	44	17	4	3.54	0.75	2	
	%	65.7	25.4	6.0				
		المتوسط* العام للمحور				3.48		

* المتوسط الحسابي من 4 درجات

يتضح من الجدول السابق المتوسط العام لبعث المتطلبات الإدارية (3.48) وهذا يدل على أن أفراد الدراسة يرون أهمية هذه المتطلبات بدرجة عالية، كما يتضح من الجدول أن أفراد الدراسة موافقون بدرجة عالية على جميع عبارات المتطلبات الإدارية لتحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.37-3.57)، وأبرز المتطلبات الإدارية التي حصلت المراتب الأولى في درجة الأهمية من وجهة نظر أفراد الدراسة وفق ترتيب تنازلي:

- بناء شراكات عالمية مع الجامعات ومراكز الأبحاث المرموقة تتيح للباحثين الاستفادة منها في مجال الأبحاث التطبيقية. ومما لا شك فيه أن هذا يتطلب توافر رؤية واضحة واستراتيجيات عمل لدى صناعات القرار بالجامعات، مع تفعيل دور القطاع العام والخاص في دعم تحقيق هذه الرؤية. ويؤكد الحاجة لهذا المطلب ما أكدت عليه نتائج دراسة (الحوت، 2006م) من وجود عزلة بين الجامعات والمعاهد العليا وهيئات البحث العلمي وإنتاج المعرفة.
- تعزيز قيم التنافس والتبادل المعرفي بين الباحثين بما يعزز حضور الجامعة دولياً. وهذه النتيجة تفرض على الجامعات ضرورة التأسيس للثقافة التنظيمية الداعمة للأبحاث المشتركة، وتبسيط إجراءاتها ولاسيما مع المردود العلمي على الباحثين وهو ما أكدتها كل من دراسة (Nielsen,C&Cappelen,K2014) من أن التبادل المعرفي بين الباحثين خلال فترة العمل بالمشروع البحثي كان أكثر أهمية لدى عينة الدراسة من المخرج النهائي للمشروع، ودراسة (نقادي والبنا، 2013م) التي أظهرت الحاجة لنشر ثقافة التبادل المعرفي داخل الجامعات وقبول الشراكة بين الأكاديميين. ويؤكد الحاجة لهذا المطلب ما أكدت عليه دراسة (حرب، 2013م) من أن الثقافة الفردية هي السائدة لحد كبير في المجتمع الجامعي.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الإبداع العلمي والابتكار في البحث العلمي وهذه النتيجة تأتي منسجمة مع أهداف آفاق للتعليم العالي التي أكدت في الهدف (12) على زيادة الطاقة الإنتاجية البحثية والابتكارات ورفع جودتها.
- تهيئة السبل المعينة لمنسوبي الجامعة من الباحثين للمشاركة في الفعاليات العلمية العالمية. ويمكن الاستفادة من القطاع الخاص في دعم هذه المشاركات وهو ما أكدت عليه دراسة (نقادي والبنا، 2013م) من ضرورة بناء شراكة فاعلة مع القطاع الخاص لدعم تنمية الموارد البشرية فيها.



- رسم آلية واضحة لتبادل الزيارات العلمية للباحثين بين الجامعات السعودية. وهذا يؤكد على الحاجة للعمل المؤسسي في عملية التبادل المعرفي، ولاسيما أن دراسة (اليوسف، 2014) أكدت على أن من أبرز المعوقات التنظيمية عدم وجود آلية واضحة لتبادل الموارد البشرية والخدمات بين الجامعات.
 - استقطاب عدد من الباحثين المتميزين عالمياً في مجال البحث العلمي للعمل في الجامعات السعودية، وإشراك الباحثين المحليين في الجامعات في مجال التخصص.
 - ويدعم هذا المتطلب توجهات وزارة التعليم –التعليم العالي- إلى جذب المواهب العالمية وزيادة القدرات الوطنية في مجال البحث العلمي كهدف من أهداف برنامج دعم الابتكار الوارد في خطة آفاق المستقبلية (وزارة التعليم، ص4). ومما لاشك فيه أن عملية الاستقطاب لها تأثير كبير على الباحث السعودي من حيث تعزيز الثقة بذاته ولاسيما عندما يمتلك المقومات التي تؤهله لذلك، وتتفق الحاجة لهذا المتطلب مع ما توصلت إليه دراسة (Chmielecki, 2013) من أن ضعف الثقة بالأكاديميين من أهم معوقات التبادل المعرفي.
- البعد الثاني: المتطلبات التقنية لتحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات السعودية.
- جدول (7) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لإجابات

عينة الدراسة حول المتطلبات التقنية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة				البيانات	م
			غير موافق	ضعيف	متوسطة	عالية		
1	0.60	3.60		4	19	45	ت إنشاء قاعدة معلومات بالجامعات السعودية مختصة بجمع بيانات الإنتاج العلمي بالجامعة ونشر نتائج البحوث العلمية.	1
				5.9	27.9	66.2	%	
8	0.77	3.37	1	9	22	36	ت إنشاء قنوات إلكترونية وسيطة بين الجامعات السعودية لتبادل البحوث العلمية.	2
			1.5	13.2	32.4	52.9	%	
5	0.70	3.54	1	5	18	44	ت تشجيع النشر العلمي في الدوريات والمجلات الإلكترونية المرموقة.	3
			1.5	7.4	26.5	64.7	%	
9	0.72	3.31		10	27	31	ت تسهيل الوصول للمكتبات الرقمية التابعة للجامعات السعودية من قبل غير منسوبيها.	4
				14.7	39.7	45.6	%	
7	0.74	3.43	1	7	22	38	ت متابعة التقنيات الجديدة لمواكبة التطور على مستوى منافس في الجامعات السعودية.	5
			1.5	10.3	32.4	55.9	%	
2	0.63	3.57		5	19	44	ت إنشاء قاعدة معلومات للأبحاث القائمة والمنتهية في الجامعات.	6
				7.4	27.9	64.7	%	
2	0.68	3.57	1	4	18	45	ت إنشاء قاعدة معلومات لتبادل المعلومات البحثية بين الجامعات ومراكز البحوث.	7
			1.5	5.9	26.5	66.2	%	



6	0.72	3.49		9	17	42	ت	توطين التقنية الحديثة وتطويرها لخدمة الأبحاث التطبيقية على مستوى منافس في الجامعات السعودية.	8
				13.2	25.0	61.8	%		
2	0.74	3.57	1	7	12	48	ت	تقديم الدعم التقني والفني للموقع الإلكتروني لعمادات ومراكز البحث العلمي وتحديثه باستمرار.	9
			1.5	10.3	17.6	70.6	%		
3.50			المتوسط* العام للمحور						

* المتوسط الحسابي من 4 درجات.

يتضح من الجدول السابق موافقة أفراد الدراسة بدرجة عالية على أهمية المتطلبات التقنية لتحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد (3,50). كما يتضح من الجدول موافقة أفراد الدراسة بدرجة عالية على جميع المتطلبات التقنية لتحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي حيث تراوحت المتطلبات بين (3,60-3,31). وأبرز العبارات التي حصلت على درجة موافقة عالية وفق ترتيب تنازلي هي:

- إنشاء قاعدة معلومات بالجامعات السعودية مختصة بجمع بيانات البحث العلمي بالجامعة، ونشر نتائج البحوث. وترى الباحثة ضرورة أن تكون هذه القاعدة تابعة لعمادة البحث العلمي بالجامعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (اليوسف، 2014م) من أن من أبرز المعوقات التقنية للتبادل المعرفي عدم وجود قواعد معلومات ثرية بالبحوث خاصة بالجامعات.

- إنشاء قاعدة معلومات لتبادل المعلومات البحثية بين الجامعات ومراكز البحوث وهذا ما أكدت عليه أهداف برنامج نظم المعلومات في التعليم العالي من ضرورة تحقيق التكامل في نظم المعلومات بين الجامعات (وزارة التعليم، ص43). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الحوات، 2006م) من أن ضعف القدرة التقنية والعلمية والتراكم المعرفي من أبرز التحديات التي تواجه البلدان العربية.

- تقديم الدعم التقني والفني للموقع الإلكتروني للعمادات ومراكز البحث العلمي وتحديثه باستمرار. ولعل الزائر لمواقع عمادات البحث العلمي يلحظ اقتصره على البيانات الأولية عن العمادة فقط بالرغم من أن ممارسات الاعتماد الأكاديمي الخاصة بالبحث العلمي تتطلب توافر بيانات كاملة لدى هذه العمادات عن البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس. وهذا ما أكدت عليه دراسة (Alfazzi, Aljuhani, 2014) من أن البيئة التنظيمية من أهم العوامل المؤثرة على سلوك التبادل المعرفي وعليه أوصت بضرورة تطوير مواقع الإدارة.



- تشجيع النشر العلمي في الدوريات والمجلات الإلكترونية المرموقة. ولعل هذه النتيجة تسلط الضوء على ضرورة أن يكون هناك تحرك داخل عمادة البحث العلمي في الجامعة من جهة من حيث الإعلان عن الدوريات والمجلات الإلكترونية وتصنيفها، ومن جهة أخرى المجالس العلمية للأقسام من حيث حث الأعضاء على النشر العلمي فيها وتحفيز البحث المشترك ولاسيما بين من هم على درجة أستاذ وأستاذ مشارك ومن هم على درجة أستاذ مساعد، ومن جهة ثالثة دور وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بالعناية بشكل أكبر بجوائز التميز البحثي.

البعد الثالث: المتطلبات المادية.

جدول رقم (8) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لإجابات عينة الدراسة حول المتطلبات المادية

م	العبارات	درجة الموافقة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	
		عالية	متوسطة	ضعيفة	غير موافق				
1	تخصيص جوائز للتميز في الأبحاث المشتركة بين الجامعات السعودية.	38	25	5		3.49	0.63	2	
		55.9	36.8	7.4					
2	زيادة المخصصات المالية للتبادل المعرفي في البحث العلمي بعمادات البحث العلمي في الجامعات السعودية.	32	28	7	1	3.34	0.73	3	
		47.1	41.2	10.3	1.5				
3	التحفيز المادي للباحثين المشاركين في أبحاث مشتركة في الجامعات السعودية عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية.	32	26	9	1	3.31	0.76	4	
		47.1	38.2	13.2	1.5				
4	تحديد مخصصات مالية لاستقطاب العلماء والباحثين المتميزين على مستوى العالم في الجامعات السعودية.	29	28	10	1	3.25	0.76	7	
		42.6	41.2	14.7	1.5				
5	تحديد مخصصات مالية لتطوير البيئة العلمية المحفزة للإبداع والابتكار العلمي المتبادل بين الجامعات السعودية.	47	12	9		3.56	0.72	1	
		69.1	17.6	13.2					
6	تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في التجهيزات المعملية العالية التكلفة في الجامعات السعودية.	35	18	14	1	3.28	0.84	6	
		51.5	26.5	20.6	1.5				
7	توفير الإمكانيات المادية المعينة لإعداد البحث العلمي المشترك ونشره في المجلات المتقدمة.	31	28	7	2	3.29	0.77	5	
		45.6	41.2	10.3	2.9				
المتوسط* العام للمحور							3.36		

* المتوسط الحسابي من 4 درجات

يتضح من الجدول السابق موافقة أفراد الدراسة بدرجة عالية على أهمية المتطلبات المادية لتحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3,36). كما يتضح من الجدول موافقة أفراد الدراسة بدرجة عالية على جميع العبارات باستثناء عبارة واحدة حصلت على درجة موافقة متوسطة وهي (تحديد مخصصات مالية لاستقطاب العلماء والباحثين المتميزين على مستوى العالم في الجامعات السعودية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3,25) في حين أن بقية العبارات تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3,28-3,56). وتأكيد أفراد الدراسة على أهمية توفير المخصصات المالية التي تدعم البحث العلمي يأتي منسجماً مع توجهات وزارة التعليم -التعليم العالي- حيث أكدت أهداف خطة آفاق على ضرورة الإنفاق على البحوث العلمية بما يتناسب مع المعدل العام للممارسات العالمية. وفي الوقت ذاته يفرض على الجامعات إعادة النظر في واقع الشراكة القائمة مع القطاع الخاص فلابد من العمل المؤسسي مع القطاع الخاص والأخذ بعين الاعتبار أهداف ومشاكل هذا القطاع وبناء برامج بحثية تخدمه لضمان دعمه للعملية البحثية بالجامعة.

ومن أبرز العبارات التي حصلت على درجة موافقة عالية وفق ترتيب تنازلي:

- تحديد مخصصات مالية لتطوير البيئة العلمية المحفزة للإبداع والابتكار العلمي المتبادل بين الجامعات السعودية. وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة (الحوات، 2006م) حيث أظهرت أن من أبرز تحديات إنتاج المعرفة في الوطن العربي ضعف الإمكانيات الفنية والمالية اللازمة للبحث العلمي وإنتاج المعرفة

- تخصيص جوائز للتميز في الأبحاث المشتركة بين الجامعات السعودية. ويؤكد أهمية هذا المتطلب ما أشارت إليه نتائج دراسة (اليوسف، 2014م) من أن أبرز المعوقات المادية للتبادل المعرفي قلة الحوافز المادية المشجعة على الإبداع العلمي والابتكار البحثي.

- زيادة المخصصات المالية للتبادل المعرفي في البحث العلمي في الجامعات السعودية.
- التحفيز المادي للباحثين المشاركين في أبحاث مشتركة في الجامعات السعودية عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والعمل على إشراكه في الخطط البحثية لضمان استدامة عملية



التبادل المعرفي، من جهة وسد الفجوة القائمة في الجامعات من حيث ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي من جهة أخرى، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Noaman (2014, Fouad) التي أكدت على فعالية الحوافز المادية في دعم ممارسات التبادل المعرفي بين الأكاديميين. وهو ما أكدت عليه أيضاً نتائج دراسة (Sitterle, V. B., & Kessler, W., 2012) التي أظهرت أن التحديات التي تواجه التبادل المعرفي تتضمن عملية خلق واستدامة التعاون النشط في كل مستوى من المستويات الثلاثة، جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لمتطلبات تحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات السعودية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط* الحسابي	المحاور
2	0.56	3.48	المتطلبات الإدارية
1	0.55	3.50	المتطلبات التقنية
3	0.61	3.36	المتطلبات المادية
	0.53	3.46	الدرجة الكلية للمتطلبات

* المتوسط من 4 درجات

تبين من الجدول موافقة أفراد الدراسة بدرجة عالية على جميع متطلبات التبادل المعرفي في البحث العلمي حيث بلغت الدرجة الكلية للمتطلبات (3,46)، وقد جاءت المتطلبات التقنية بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3,50) وفي المرتبة الثانية المتطلبات الإدارية بمتوسط حسابي (3,48) وفي المرتبة الأخيرة المتطلبات المادية بمتوسط حسابي (3,36). السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة حول المتطلبات الإدارية، والمادية، والتقنية باختلاف متغيرات الدراسة (الجامعة، الدرجة العلمية، عدد سنوات الخدمة، الوظيفة).

2-1- الفروق باختلاف الجامعة

جدول رقم (10) اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة باختلاف الجامعة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
المتطلبات الإدارية	بين المجموعات	3.91	8	0.49	1.71	0.116	غير دالة
	داخل المجموعات	16.88	59	0.29			
المتطلبات التقنية	بين المجموعات	2.41	8	0.30	1.00	0.444	غير دالة
	داخل المجموعات	17.73	59	0.30			

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
المتطلبات المادية	بين المجموعات	4.10	8	0.51	1.47	0.186	غير دالة
	داخل المجموعات	20.50	59	0.35			
الدرجة الكلية للمتطلبات	بين المجموعات	2.95	8	0.37	1.35	0.236	غير دالة
	داخل المجموعات	16.05	59	0.27			

يتضح من الجدول أن قيم (ف) غير دالة في المحاور: (المتطلبات الإدارية، المتطلبات التقنية، المتطلبات المادية)، وفي الدرجة الكلية لمتطلبات تحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة تعود لاختلاف الجامعة.

2-2-4- الفروق باختلاف الوظيفة

جدول رقم (11) اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة باختلاف الوظيفة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
المتطلبات الإدارية	بين المجموعات	1.15	3	0.38	1.24	0.301	غير دالة
	داخل المجموعات	19.65	64	0.31			
المتطلبات التقنية	بين المجموعات	0.82	3	0.27	0.90	0.445	غير دالة
	داخل المجموعات	19.32	64	0.30			
المتطلبات المادية	بين المجموعات	1.32	3	0.44	1.21	0.314	غير دالة
	داخل المجموعات	23.27	64	0.36			
الدرجة الكلية للمتطلبات	بين المجموعات	1.07	3	0.36	1.27	0.291	غير دالة
	داخل المجموعات	17.92	64	0.28			

يتضح من الجدول أن قيم (ف) غير دالة في المحاور: (المتطلبات الإدارية، المتطلبات التقنية، المتطلبات المادية)، وفي الدرجة الكلية لمتطلبات تحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة تعود لاختلاف الوظيفة. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى إيمان أفراد الدراسة باختلاف مراكزهم الوظيفية بأهمية توافر هذه المتطلبات للارتقاء بالعملية البحثية في الجامعات.

3-2-4- الفروق باختلاف الدرجة العلمية

جدول رقم (12) اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة باختلاف الدرجة العلمية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
المتطلبات الإدارية	بين المجموعات	2.43	2	1.21	4.29	0.018	دالة عند مستوى 0.05
	داخل المجموعات	18.37	65	0.28			
المتطلبات التقنية	بين المجموعات	0.96	2	0.48	1.63	0.205	غير دالة
	داخل المجموعات	19.18	65	0.30			
المتطلبات المادية	بين المجموعات	0.21	2	0.10	0.28	0.760	غير دالة
	داخل المجموعات	24.39	65	0.38			
الدرجة الكلية للمتطلبات	بين المجموعات	1.25	2	0.62	2.29	0.110	غير دالة
	داخل المجموعات	17.74	65	0.27			

يتضح من الجدول أن قيم (ف) غير دالة في المحاور: (المتطلبات التقنية، المتطلبات المادية)، وفي الدرجة الكلية لمتطلبات تحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة. كما يتضح من الجدول أن قيمة (ف) دالة عند مستوى 0.05 في محور (المتطلبات الإدارية)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة تعود لاختلاف الدرجة العلمية. وباستخدام اختبار شيفيه للكشف عن مصدر تلك الفروق جدول رقم (13).

جدول رقم (13) اختبار شيفيه لتوضيح مصدر الفروق في استجابات عينة الدراسة حول المتطلبات الإدارية باختلاف الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	المتوسط الحسابي	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ	الفرق لصالح
أستاذ مساعد	3.30				
أستاذ مشارك	3.48				
أستاذ	3.79	*			أستاذ

* تعني وجود فروق دالة عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول وجود فروق دالة عند مستوى 0.05 في محور المتطلبات الإدارية بين أفراد العينة في درجة (أستاذ مساعد)، وبين أفراد العينة في درجة (أستاذ)، وذلك لصالح

أفراد العينة في درجة (أستاذ). ويمكن عزو هذه النتيجة إلى الخبرة الإدارية المتوافرة لدى من هم على درجة أستاذ خلال عملية الترقية.

4-2-4- الفروق باختلاف عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (14) اختبار (ت) لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة باختلاف عدد

سنوات الخبرة

المحور	عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
المتطلبات الإدارية	15 سنة فأقل	31	3.28	0.59	2.88	0.005	دالة عند مستوى 0.01
	من 16 سنة فأكثر	37	3.65	0.47			
المتطلبات التقنية	15 سنة فأقل	31	3.27	0.56	3.34	0.001	دالة عند مستوى 0.01
	من 16 سنة فأكثر	37	3.68	0.47			
المتطلبات المادية	15 سنة فأقل	31	3.16	0.64	2.57	0.013	دالة عند مستوى 0.01
	من 16 سنة فأكثر	37	3.53	0.53			
الدرجة الكلية للمتطلبات	15 سنة فأقل	31	3.25	0.56	3.14	0.003	دالة عند مستوى 0.01
	من 16 سنة فأكثر	37	3.63	0.44			

يتضح من الجدول أن قيم (ت) دالة عند مستوى 0.01 في المحاور: (المتطلبات الإدارية، المتطلبات التقنية، المتطلبات المادية)، وفي الدرجة الكلية لمتطلبات تحقيق التبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة تعود لاختلاف عدد سنوات الخبرة، وكانت تلك الفروق لصالح ذوي الخبرة (من 16 سنة فأكثر). ومما لا شك فيه أن سنوات الخدمة لها تأثير على الإلمام بشكل كبير بالسياسات والإجراءات نظراً للخبرات الوظيفية التي مرت بها هذه القيادات.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة، وفي ضوء الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث والمصادر ذات الصلة بموضوع البحث توصي الدراسة بما يلي:

• توصيات متعلقة بالمتطلبات الإدارية:

- تفعيل دور وكالات الجامعات للتواصل والتبادل الدولي لبناء عقود شراكة تعزز التعاون الدولي مع مراكز الأبحاث والجامعات العالمية.

- نشر ثقافة التبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات والتأسيس للشراكة بين الباحثين والأكاديميين فيها.



- تعزيز تبادل الخبرات والتواصل العلمي بين مراكز البحوث على مستوى الجامعة الواحدة.
- تطوير اللوائح المنظمة لعمادات البحث العلمي بما يدعم التبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات.
- إجراء دراسات دورية لتقويم مخرجات البحث العلمي على مستوى الجامعة، وعلى مستوى العام للجامعات ككل.
- إيجاد الآليات والوسائل المناسبة لاستقطاب الباحثين المتميزين على المستوى الإقليمي والعالمي لإثراء الباحثين المحليين.
- توصيات متعلقة بالمتطلبات التقنية:
 - إنشاء قاعدة بيانات علمية مشتركة بين الجامعات في مجال البحث العلمي، وربطها بشبكة اتصال معلوماتية تمكن الباحثين والمختصين من الدخول عليها.
 - تطوير الموقع الإلكتروني لعمادات البحث العلمي بالجامعات، وإضافة الروابط الإلكترونية لجميع المراكز البحثية العالمية، والمجلات العالمية.
 - ضرورة عناية عمادات البحث العلمي بالجامعات بالإعلان الدوري على مواقعها الإلكترونية عن جميع المؤتمرات واللقاءات العلمية ووضع روابط لها بما يمكن الأكاديميين والباحثين من المعرفة بها وبالتالي يدعم مشاركتهم في مؤتمرات تعد المشاركة فيها قيمة مضافة للباحث والجامعة ككل.
- توصيات متعلقة بالمتطلبات المادية:
 - تقديم منح بحثية لدعم الأبحاث المشتركة بين الباحثين على مستوى الجامعات ككل.
 - زيادة المخصصات المالية لعمادات البحث العلمي بما يدعم العملية البحثية بالجامعة.
 - تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص باعتباره شريك رئيسي في عملية التنمية.

المراجع

1. ابن منظور، جمال الدين محمد (1994م). لسان العرب. (ج3) ط3. بيروت: دار صادر.
2. أبو العزم، عبد الغني (2014م). معجم الغني الزاهر. بيروت: دار الكتب العلمية.
3. الجراح، محمود (2008 م). أصول البحث العلمي. عمان: دار الриаة للنشر والتوزيع.
4. -حرب، محمد (2013 م) رؤية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية لدور التبادل المعرفي في تحقيق التميز البحثي. بحث مقدم إلى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي -البحث العلمي والتبادل المعرفي- 22-23/ 3/ 2013 م -المملكة العربية السعودية. ص 131-167
5. -الحوت، علي (2006 م). التكامل والتبادل في الوطن العربي. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التاسع للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي- سوريا، ص ص 11-65
6. -خيبي، محمد والفضل، سليمان وحميدة، مصطفى والطاهر، عثمان (2013م) . التبادل المعرفي من منظور دعم البحوث بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي -البحث العلمي والتبادل المعرفي- 22-23/ 3/ 2013 م -المملكة العربية السعودية.
7. -عامر، ربيع (2010 م) مقترح لتطوير العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات الإنتاج. بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثالث (الجامعات العربية: التحديات والآفاق- المنظمة العربية للتنمية الإدارية -مصر. ص ص 709-732
8. -عسيري، إيمان (2013 م). البحث العلمي والتبادل المعرفي بين الواقع والمأمول دراسة نموذج من التجارب الرائدة مع إلقاء الضوء على تجربة جامعة طيبة. ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي -البحث العلمي والتبادل المعرفي- 22-23/ 3/ 2013 م -المملكة العربية السعودية. ص 51-76
9. -العلم، محمد (2013 م) "رؤية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لدورها في مجال التبادل المعرفي: الريادة وخطوات التطوير. ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي -البحث العلمي والتبادل المعرفي- 22-23/ 3/ 2013 م -المملكة العربية السعودية. ص 179-202

10. -عليان، ربيعي (2009 م). طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
11. -عناية، غازي (2008 م). منهجية إعداد البحث العلمي. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
12. -الضامن، منذر (2007 م). أساسيات البحث العلمي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
13. -الفوزان، ناصر محمد، ورشيد، مازن (2005 م). الشراكة في البحث العلمي والتطوير بين الجامعات والقطاع الخاص. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير -المملكة العربية السعودية ص 344-337
14. -محمود، محمد (2013 م) "اتحاد الجامعات العربية وألويات البحث العلمي والتبادل المعرفي . ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي - البحث العلمي والتبادل المعرفي-22-23/3/2013 م -المملكة العربية السعودية. ص 169-177
15. -موقع وزارة التخطيط، الأهداف والسياسات لخطة التنمية العاشرة، بتاريخ 1436/10/20هـ (<http://www.mep.gov.sa>)
16. -موقع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، السياسة الوطنية للعلوم والتقنية، بتاريخ 1436/11/5هـ (<http://www.kacst.edu.sa/ar/about/stnp/Pages/default.aspx>)
17. -موقع وزارة التعليم، الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية "آفاق" بتاريخ 1436/10/29هـ (<http://aafaq.mohe.gov.sa/default.aspx>)
18. -الناه، محمد المختار (2013 م) "مفهوم التبادل المعرفي ودوره في تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الدول النامية" منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي -البحث العلمي والتبادل المعرفي-22-23/3/2013 م -المملكة العربية السعودية. ص 123-129

19. -نقادي، أحمد والبنا، محمد (2013 م). دور التبادل المعرفي في تفعيل الشراكة المجتمعية استراتيجية مقترحة. بحث مقدم إلى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي - البحث العلمي والتبادل المعرفي-22-23/3/2013 م -المملكة العربية السعودية. ص 17-35.
20. اليوسف، رقية(2014م) " معوقات التبادل المعرفي في البحث العلمي بين الجامعات السعودية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
21. -Sitterle, V. B., & Kessler, W., McGinnis, L., Bennett, N., (2012). Knowledge Exchange and integrative research approach. Information Knowledge Systems Management.
22. European Union. (2011). Connecting Universities to Regional Growth: A Practical Guide.
23. -Nielsen, C., & Cappelen, K. (2014). Exploring the Mechanisms of Knowledge Transfer in University-Industry Collaborations: A Study of Companies, Students and Researchers. Higher Education Quarterly.
24. -Alfazzi, Aljuhani, F. O. (2014). Organizational Factors that Affecting Knowledge Sharing Case Study of Saudi Students. International Journal of Academic Research.
25. -Chmielecki, M. (2013). Knowledge Sharing Among Faculties - Qualitative Research Findings from Polish Universities. Contemporary Management Quarterly/ Współczesne Zarządzanie.
26. Noaman, A. Y., & Fouad, F. (2014). KNOWLEDGE SHARING IN UNIVERSAL SOCIETIES OF SOME DEVELOP NATIONS. International Journal of Academic Research.
27. Kitagawa, F., & Lightowler, C. (2013). Knowledge exchange: A comparison of policies, strategies, and funding incentives in English and Scottish higher education. Research Evaluation.

